(حرية وخطوط حمراء ؟)

أسوأ من عديم التفكير ، طاغية يظنّ أنه مفكّر ودقيق التعبير. أحد هؤلاء الطغاة زعم أن بلاده تنعم أيضاً بحرية التعبير لكن لديهم ثلاثة خطوط حمراء... فقط ! وهذه خطوطه الثلاثة : الأوّل عدم إهانة الإسلام. الثاني عدم الطعن في أشخاص موظّفي الدولة مع جواز نقد أعمال وزارات الدولة. الثالث عدم التعرّض للأمن الوطني. والسؤال الآن: ما قيمة هذا التصريح؟ تعالوا ننظر.

..-..

{ مقدّمة }

إساءة استعمال اللغة هي أهمّ وسائل الطغيان. لأن الطغاة لا يفعلون بقدر ما يقولون. فكلامهم هو صناعتهم للواقع الذي يريدونه بشكل أساسي، أمّا الأفعال وخصوصاً العنيفة فإنّها تأتي لاحقاً ووقت الضرورة والحاجة فقط إذ كثرة استعمال العنف على الجميع من جهة مستحيلة ومن جهة مكلفة مالياً وبشرياً وجماهيرياً. فأحسن طريقة إذن هي استعمال الكلمات بنحو يخالف مدلولها الواقعي، على أمل أن الناس لن تدقق أو ستمرر الأمر وتقبله فتفعل الكلمات فعلها في النفس من حيث لا يشعر أكثر الناس. مثلاً، حين يُقال عن جماعة من البشر تحمل أسلحة وترهب الناس وتعذّبهم وتقتلهم بأنها "رجال أمن مهمّتهم حماية الوطن والسهر على راحة المواطن"، فعليك أن تلاحظ الفرق بين الواقع والكلمات. الواقع أليم، مزعج، كئيب، مظلم، خبيث الرائحة. لكن الكلمات جميلة، لطيفة، طيّبة، تدعو للإعجاب والحب. وقس على ذلك. لابد من التدقيق في كيفية استعمال رؤساء الجماعات والتنظيمات عموماً، وتلك التي تسمّي أنفسها "حكومات" خصوصاً، لكلماتهم وتعبيراتهم وأساليبهم اللغوية. هؤلاء لا يملكون

في الواقع سلاحاً أقوى من الكلمة المقبولة جماهيرياً. ومن هنا شدّة اهتمامهم بتقييد كلام غيرهم خصوصاً ممن يخالفهم وينقدهم ويدعو إلى تغييرهم.

الآن، ما معنى "حرية" ؟ الحرية من جهة مرتبطة بالقدرة ، ومن جهة بالإرادة ، ومن جهة ثالثة بالسلامة. هذه المفاهيم الثلاثة ، القدرة والإرادة والسلامة ، داخلة في صلب مفهوم الحرية ومُراد الإنسان حين يقول "أنا حر في كذا". مثلاً، شخص يقدر على الكلام ، ويريد أن يقول كلمة معيّنة ، فإذا قالها لم يعاقبه الناس في مجتمعه على قولها ، فهذا الشخص يُسمّى "حر في كلامه" أو يملك "حرية كلامية". لكن إذا كان الشخص لا يقدر أصلاً على الكلام ، فمن البديهي أنه لا يستطيع ادعاء الحرية الكلامية. لا توجد حرية بغير قدرة. هذه واضحة. وإذا كان الشخص يقدر على الكلام أو الفعل أيّا كان ، أقصد وجودياً هو قادر عليه، يعني لو تركناه في الطبيعة خارج المجتمعات البشرية أو في السرّ في غرفته مثلاً وهو جالس وحده يستطيع أن يمارس القول أو الفعل المقصود، ثم هذا الشخص القادر يريد أن يقول أ لكنّه مُجبَر على أن يقول ب، أو على الأقل مُجبَر على أن لا يقول أ التي يريد أن يقولها، فحينها لا يمكن اعتباره حرّاً في كلامه لأن كلامه مقيّد بإرادة مُجبره، كلامه لا يتبع إرادته لكنّه يتبع إرادة مُجبره. هو عبد في كلامه. الحرّ ضد العبد. الحرّ يتبع إرادته طوعاً، العبد يتبع إرادة غيره مُكرَهاً. لكن بما أن كل إنسان في الحقيقة يتبع إرادته ، حتى حين يخضع لغيره فهو مريد لهذا الخضوع بمعنى أن جزء من إرادته يوافق على الخضوع ولذلك يخضع ، بدليل أننا نجد أناساً يرفضون هذا الخضوع فيتعرّضون لما يتعرّضون له من تعذيب وقتل وغرامات، فالنتيجة أن اتباع الإرادة فقط لا يكفي في تحديد مفهوم الحرية. لأن الحر والعبد يتبع إرادته في المحصّلة. فلابد من وجود عامل

آخر. وهذا العامل هو السلامة. حين يريد شخص إجبار غيره على اتباع إرادته فإنّه يضطرّ إلى التهديد باستعمال العنف وإنزال الألم به في حال خالف أمره. العقوبة أساس العبودية. وبما أن النفس تكره الألم ، فالذي يعتبر ألم العقوبة أكبر من ألم المذلّة والمهانة سيجد نفسه تميل إلى الخضوع والرضوخ ، والذي يعتبر ألم المذلّة والمهانة أكبر من ألم العقوبة سيجد نفسه تميل إلى المقاومة والمحاربة. وبما أن رؤية النسبة بين ألم العقوبة وألم المهانة راجع إلى نفس الرائي وليس إلى مَن يهدده بالعقوبة ، إذن الرضوخ في المحصّلة راجع إلى شئ في الراضخ الخاضع ذاته. وبهذا المعنى، المستعبد مستحق للاستعباد ، واللوم الأساسي في استعباده راجع إلى نفسه ورؤيته واختياره. نعم، لقاهره نصيب من السببية ، لكن ليس كل السببية. بناء على ذلك، لا معنى لمفهوم الحرية إلا بغياب ذلك النصيب القهري من السببية. فالحر في مجتمع هو الشخص الذي لا يقهره المجتمع ويعاقبه بسبب سلوك طريق معيّن واتخاذ قرار يريده. لا معنى للحرية إلا في غياب العقوبة الاجتماعية. هنا جوهر الحرية. لأن القدرة وجودية وليست اجتماعية. والإرادة دائمة الوجود ولا تختص بحالة دون غيرها. فلا يبقى ليميّز مفهوم الحرية إلا السلامة من العقوبة الاجتماعية في حال اتبع الإنسان إرادته الشخصية بحسب قدرته الوجودية.

لنعيدها بوضوح : الحرية تعني السلامة من العقوبة الاجتماعية في حال اتبع الإنسان إرادته الشخصية بحسب قدرته الوجودية.

أمّا ما توجد فيه قيود خارج إرادة الشخص ، فهذا لا يكون من ضمن الأمور التي هذا الشخص حرّ فيها.

حين تكون القيود مرسومة بإرادة الشخص المتقيّد بها ، مباشرة أو غير مباشرة ، فحينها لا يكون الشخص متقيّداً إلا بنفسه ، بالتالي هو حرّ لأنه قيّد نفسه بنفسه وبما اختاره ورضيه في جملته أو تفاصيله.

حين تكون القيود مبهمة ، أو عشوائية ، لا يعرف الشخص أنه تجاوزها إلا بعد حصول التجاوز فعليّاً ، ويستحق العقوبة حينها ، فهذه من أسوأ حالات غياب الحرية.

حسناً، لننظر الآن في "الخطوط الأحمراء" التي وضعها هذا الشخص غير المنتخب، والمتكلّم بكلام لا يجد مصدراً غير هواه الشخصي ويريد فرضه على الجميع بالعنف.

ولنبدأ بفكرة وضع "خطوط حمراء" من الأساس. بما أن المتكلّم غير منتخب ولم يختاره الناس ليمثّلهم، فخطوطه لا تساوي أكثر من شرعيته ، يعني صفر. وهذا وحده كاف لمحو أي قيمة عقلية وأخلاقية لخطوطه الحمراء. لأن الناس حينها تكون مستعبدة في الجملة ، فما معنى أن يتدخّلوا في تفاصيل الخطوط الحمراء والصفراء إذا كانوا في الأمر الكبير والعام لا قول لهم ولا إرادة. بالنسبة لمثل هؤلاء ، وضع ثلاثة خطوط حمراء أو ثلاثمائة خط أحمر لن يغيّر شيئاً بالنسبة لجوهر عبوديتهم. هذا أوّلاً.

ثانياً، كلمة "حرية" لا تجتمع واقعياً مع كلمة "خطوط حمراء" وضعها الآخر. خطوط حمراء تعني أنك لا تملك حرية كلامية في هذا المجتمع الذي تفرض فيه المنظمة القاهرة هذه الخطوط بالعقوبة الأليمة. من عدم احترام اللغة ، بالتالي عدم احترام العقول ، استعمال مثل هذه العبارة. "نحن نملك حرية تعبير لكن بثلاثة خطوط حمراء". بالمناسبة ، هذا ينطبق على الدول كلّها شرقاً وغرباً. في أفضل الحالات ، يمكن أن يقولوا "نحن نملك حرية تعبير في المواضيع الكذائية فقط". نعم حينها قد نقبل العبارة لأنها تصوّر الواقع تصويراً مُعتَبَراً. مثلاً، حين يضع الطاغية بواسطة جنوده خطّاً أحمراً مفاده "لا يجوز الطعن في الإسلام" ، فالمفهوم إذن أنه يجوز الطعن في بقية الأديان بحرية. تريد أن تطعن في اليهودية ، اطعن كما تريد، انظر قدرتك الكلامية واتبع إرادتك وتكلّم وستسلم. لن تجد استدعاءً من النيابة ولن تجد شرطياً يجبرك على المثول أمام شخص ليقضي عليك بعقوبة سجن أو جلد أو قتل لأنك طعنت في اليهودية أو الهندوسية أو اليسوعية أو بقية الألف دين ودين. أنت حرّ في هذا المجال الكلامي. لكن بالنسبة للإسلام، أنت حرّ في مجال مدح الإسلام والتفكير في نطاقه، نعم هنا أنت حرّ، قل ما تشاء من مديح وتأييد وتعزيز لا يدخل في باب الطعن. أمّا الطعن في الإسلام، فهذا المجال مقيّد بمعنى أنه سيأتي أشخاص لديهم أسلحة ويجبرونك على قبول السجن أو التعذيب أو دفع غرامة أو حتى القتل أو النفي في حال تكلّمت بكلمة تطعن في الإسلام، أو للدقة ، في ما يعتبره واضع هذه الخطوط الحمراء هو "الإسلام". كذلك مثلاً في التعرّض للأمن الوطني. نعم، أنت حرّ في التعرّض للأمن الوطني للدول الأخرى، خصوصاً إن لم تكن حليفة لدولة واضع الخطوط الحمراء. لكن أن تقول شيئاً يعرّض الأمن الوطني لدولته فحينها أنت مجرم تستحق العقوبة.

فمن هذا الوجه، نستطيع أن نرى ميّزة جيّدة في وضع خطوط حمراء. وذلك لأن وضع خطوط محدودة مسمّاة ولو بشكل عام وفضفاض، يعني استبعاد ما سوى هذه الخطوط من مواضيع. فهو تحرير لمجالات كثيرة ، وتقييد لمجالات قليلة. وهذه خطوة جيّدة تجاه الحرية الكاملة للكلمة. لكن لابد من التأكيد على أنه لا يصحّ تسمية الحالة في تلك البلاد ب"حرية التعبير". حتى لا يتمّ إخفاء واقعتين ، الواقعة الأولى أن قيود التعبير لم يضعها الناس بإرادتهم المباشرة أو عن طريق ممثليهم ونوابهم الشرعيين، والواقعة الثانية أنها ليست حرية لكل أنواع التعبير بل لأنواع دون أنواع. ثم بعد ذلك لابد من التأمل في الأنواع المقيّدة ، والنظر في مدى سعتها وقابلتها لحشو مواضيع متعددة فيها أو مدى خطورة موضوعها للناس عموماً في حياتهم العقلية والمدنية ثم يتم الحكم على هذه الخطوط ومدى تأثيرها السلبي على الناس. كلّما كانت القيود أكثر تفصيلاً وتحديداً، كلّما كانت أفضل بالنسبة للحرية، لأنها ستكون أقرب إلى الحرية. قلّة القيود لا يعني وجود حرية. الحرية لا تكون إلا حيث لا توجد القيود الخارجية، أقصد الخارجة عن إرادة المريد.

وعبارة "لا توجد حرية مطلقة" هي عبارة غبية وسخيفة، لأن الحرية دائماً مطلقة، جوهر الحرية هو الإطلاق، وإلا فهي درجات أو دركات من العبودية. الحر هو الذي يتبع إرادته بسلام. فما معنى أن تكون "حرية غير مطلقة" ؟ إمّا أنك تتبع إرادتك أو لا تتبع إرادتك . هل يوجد احتمال ثالث؟ خذ أي موضوع أنت "حر" فيه ، وانظر ، هل تعمل بناء على إرادتك فيه أم لا؟ إن كان نعم، فأنت حر. إن كان لا، فأنت عبد. إن كان أحياناً نعم وأحياناً لا، فأنت عبد، لأن هذا يدلّ على أنك لا تملك حقّاً تفعيل إرادتك ولكن تفعيلك لها جاء عرضاً وبنحو ثاني، إذ يقدر غيرك على إكراهك على ما يريده هو، فأنت عبده حتى إن تركك أحياناً لتفعل

في الظاهر ما تريده، أو إن شئت قلت أنك أحياناً حر وأحياناً عبد، فلم تخرج عن العبودية، إذن أنت عبد.

نستطيع أن نميّز مراحل بين العبودية المطلقة والحرية المطلقة في أي موضوع.

١-العبودية المطلقة : هي أن تتبع إرادتك إرادة غيرك بالإكراه خوفاً من عقوبته، وذلك في كل أنواع الموضوع. وأقصى دركة من العبودية المطلقة هي أن توجد أوامر وقوانين تتعلّق بكل صغيرة وكبيرة في حياتك الظاهرة ، وتوجد عقوبة سينزلها بك غيرك من البشر بأسلحتهم وعضلاتهم في حال لم تنفّذ ما يأمرك به الجبابرة.

٢-العبودية العامّة : هي أن تتبع إرادتك إرادة غيرك بالإكراه خوفاً من عقوبته، وذلك في معظم أنواع الموضوع. صورة هذه العبودية أن يقال لك -مثلاً في باب الكلام- "كل كلام ممنوع إلا الأنواع التالية، أ و ب وج". هنا الأصل في الأشياء المنع والحظر، والاستثناء الإباحة والجواز. فعامّة الأشياء تعرّضك للعقوبة، وقليل منها جائز بإرادتك الخاصّة.

٣-العبودية المحدودة المبهمة: هي أن تتبع إرادتك إرادة غيرك بالإكراه خوفاً من عقوبته، وذلك في بعض أنواع الموضوع بإبهام. صورة هذه العبودية أن يقال لك مثلاً "كل الكلام جائز ، إلا في المواضيع التالية ، أ وب و ج". وما أشبه. لكن لابد من التنبّه إلى الخلط الذي قد يحدث بين العبودية المحدودة والعامّة أو حتى المطلقة. فقد تكون العبودية ظاهرها أنّها محدودة، لكن واقعها أنها عامّة، كيف؟ بأن تكون الحدود عامّة ومبهمة وخطيرة ومهمة جدّاً بحيث تمنع في المحصّلة الجزء الجوهري والأكبر من الموضوع. مثلاً، في باب الكلام، أهمّ أنواع الكلام

هي الكلام الديني والكلام الفكري والكلام السياسي. حين يريد الناس حرية الكلام، فهم لا يريدون ذلك ليتكلّموا في أفضل أنواع حفائض الأطفال أو نقد سياسة مطاعم البرغر. الناس تريد حرية التعبير من أجل التفاوض والتجادل والدعوة إلى أفكارها وقيمها الدينية والفلسفية والسياسية. فإذا جاء شخص وقال "الناس أحرار في تعبيرهم إلا فيما يتعلّق بدين الدولة وسياستها وقيمها الراسخة والآداب العامّة". ما الذي تركه ؟ لا شئ ذو بال. فظاهر هذا النصّ أنه مندرج في العبودية المحدودة، لكنّه في الواقع عبودية عامّة. فالفرقان يرجع إلى مدلول النصّ المقيّد والمستعبد، وليس إلى تركيبه الصوري فقط. في هذه المرحلة من العبودية ، تكون القيود قليلة واستثنائية، لكنّها مبهمة، ويستعمل الجبابرة هذه الطريقة لإيهام الناس بأن القيود قليلة وكأنّم يقولون لهم "استحوا على دمكم وراعوا هذه القيود ولا تبالغوا في رفضنا فإنها قليلة واستثنائية". والواقع أن إبهامها وغموض مدلولها هو طريقتهم في إبقاء العبودية عامّة أو حتّى مطلقة خصوصاً فيما يتعلّق بالأمور المهمة والخطيرة والتي من أجلها تُراد الحرية من الأساس.

٤-العبودية المحدودة المفصّلة : هي أن تتبع إرادتك إرادة غيرك بالإكراه خوفاً من عقوبته، وذلك في بعض أنواع الموضوع بتفصيل. مثلاً يقال "كل الكلام جائز، إلا ما يلي، شتم الرسول باستعمال ألفاظ نابية مثل كذا وكذا وما شابهها في التأثير والشيوع، تأييد أعداء الوطن أثناء الحرب عن طريق ادعاء أن حربنا ضدّهم ظالمة أو أنهم أفضل منّا في أسلوب حياتهم أو ما شابه من تأييد ظاهر سافر لهم وتشجيع على حربهم لنا" وما أشبه ذلك من تفصيل وتحديد وتمييز بأمثلة واضحة وتقليل أحقّية القياس عليها إلا في النادر ومع مراعاة شروط أخرى أثناء تطبيق هذه المعايير مثل السياق والمقصد وغير ذلك من عوامل.

٥-التحرر من الحكومة الشرعية ظاهراً : وهي أن لا تعاقبك الحكومة في محاكمها بسبب عملك بحسب إرادتك. وقلت ظاهراً، أي في محاكمها وبحسب قوانينها الرسمية المعلنة. ومن هنا نفترض أن الحكومة وقوانينها قد قامت بناء على إرادة الناس مباشرة أو بواسطة نوّابهم، فالحكومة شرعية والقوانين الموضوعة تمثّل إرادة الناس عموماً بالتالي لا يمكن اعتبار القوانين مستعبدة للناس ككل من حيث أصل وضعها. إلا أن أكثرية الناس قد يضعون قوانين تقيّد مجالات من القول والفعل، فلا تكون الأقلّية وكل غير راض عن تلك القيود، تملك حرية في هذه المجالات. ولذلك لا توجد حرية في هذه المجالات بالنسبة لهم من حيث الواقع وإن كانوا أحراراً من حيث أصل وضع القانون بالتصويت العام المباشر أو غير المباشر. فلابد من عدم وضع قوانين عنيفة تخص المجال الحر أو الذي يراد تحريره في البلاد.

٦-التحرر من الحكومة الشرعية ظاهراً وباطناً : وهي أن لا تعاقبك الحكومة في محاكمها ولا سريّاً بواسطة إرسال بعض رجالها لأذيتك بسبب عملك بحسب إرادتك في الموضوع الذي أنت حرّ فيه. فقد تضايقك الحكومة بصناعة أدلّة ضدّك تظهر أنها رسمية وصحيحة ، أو قد ترسل لك من يؤذيك بشكل غير رسمي وما أشبه.

٧-التحرر من المجتمع الجماهيري : وفرق بين الحرية من الحكومة والحرية من المجتمع، لأنك قد تملك حرية من الحكومة لكن لا تملك حرية من المجتمع الجماهيري، وأقصد به أن جمهور الناس في مجتمع قد يعاقبك بالعنف حتى إذا تركتك الحكومة وشأنك بل قد تدافع عنك الحكومة ومع ذلك يعاديك الجمهور ويسعى في أذيتك بسبب ممارستك لحريتك.

٨-التحرر من المجتمع المعيشي : وهو أن لا تعاقبك الحكومة ظاهراً ولا سرّاً ، ولا يعاقبك الجمهور في مجتمعك ، لكن تتأثر في مواضع كسب معاشك بسبب ممارستك لحريتك . ومن ذلك مثلاً أن تترك دين إلى دين آخر ، فتجد نفسك مفصولاً من وظيفتك. أو تقول رأيك في السياسة القائمة ، فيقاطعك المساهمون في شركتك. بمعنى آخر، إدخال العامل الاقتصاي والضغط المالي كعقوبة على موقف ديني أو فكري أو سياسي، بالرغم من انفصال الواحد عن الآخر من أهمّ الوجوه والمفترض الفصل بينهما. وبالمناسبة، هذه من أخطر القيود التي قد تغلب على الحرّ قانونياً وتجعله يغيّر مواقفه أو يخفيها. ففي أمريكا مثلاً، لا يمكن لرئيس أمريكا نفسه أن يعاقبك لأنك شتمته وانتقدت سياساته ، لكن يستطيع مالك أصغر عربة بيع طعام أن يفصل موظفه في حال شتم وانتقد الرئيس. نعم، قد يقول هذا المالك أني أملك حرية اتخاذ قرار مَن يعمل لديّ ومَن لا يعمل لديّ فهو عملي وممتلكاتي ولا يحقّ لأحد التدخّل فيها، فإذا قال ذلك قد يرضى ويسكت منتقدوه. لكن في مجتمع يقول بحرية الإنسان في موضوع ما، لابد من رفع كل العقوبات القانونية والاجتماعية عن ممارس حريته في ذلك الموضوع، ولابد من الفصل بين المجالات بوضوح حتى لا يقع الخلط والطغيان المتستر. فكما أن صاحب العمل لا يملك بالقانون حق التحرّش في موظفيه ، أو التمييز بين المتقدّمين للوظيفة على أساس عرقي أو ديني أو جنسي ، كذلك لابد من وضع موانع تحول بين إنزال عقوبة بإنسان لأنه مارس حريته في مجال ما. والواقع أن هذه المرحلة من التحرر، أقصد التحرر من المجتمع المعيشي، هي آخر مراحل تقييد الإنسان.

٩-الحرية في بعض المجالات : وذلك بأن يتم وضع مجالات من القول والفعل الإنساني لا توجد عليها أي عقوبة من أي وجه حكومي أو اجتماعي. وهذه المجالات هي التي يكون الإنسان فيها حرّاً بحق.

١٠-الحرية في جميع المجالات : هذه الحرية القصوى حيث يعمل كل إنسان ما يريده ولا تعاقبه حكومة أو مجتمع على أعماله وآثاره. إلى المرحلة التاسعة من الممكنات بل الواقعات في المجتمعات الإنسانية. أمّا هذه المرحلة العاشرة والأخيرة ، فهي أقصى ما ينبغي للإنسان أن يهدف له ويرى كيفية تحقيقه وإمكانه. والظاهر مبدئياً أن المجتمع الإنساني لا يمكن أن يكون على هذه الشاكلة ، ولذلك لا نطيل في هذا الباب، وإنّما ذكرناه ليعرف الإنسان معنى كلمة حرية بكامل معناها. اليوم، المجتمعات البشرية معظمها لا زال في مراحل العبودية، وبعضها صار في مرحلة التحرر من المجتمع الجماهيري، وأحسنها يقاوم ولا يزال يتردد في مرحلة التحرر من المجتمع المعيشي ويتخبّط تخبّطاً عظيماً. ولا توجد أمّة في مرحلة الحرية في بعض المجالات بعد، لأنه لا يوجد مجال من القول أو الفعل إلا ويوجد في حكومة أو مجتمع من يعاقبك ظاهراً أو باطناً بسببه.

لنرجع إلى ما كنّا بصدده ونحكم : أين تقع فكرة وضع أمير غير منتخب لخطوط حمراء لمجال التعبير بصورة "كل كلام جائز إلا الطعن في الإسلام والطعن في الأشخاص والتعرّض لأمن الدولة" ؟ والجواب هو : تقع في مرحلة العبودية العامّة ، هذا في أحسن الأحوال. لأن المواضيع المقيّدة خطيرة ومهمة وتدخل في صلب عملية التعبير وسبب تحريرها هذا أوّلاً. وثانياً، لأنها مبهمة إبهاماً خطيراً بحيث يمكن إدخال كل شئ فيها وإلصاق أي عبارة بها. لكن الأهمّ من هذا، إن أردنا الحكم الأدقّ فهي تقع في مرحلة العبودية المطلقة ، لأن واضع هذه الخطوط

باستطاعته أن يضع خطوطاً حمراً لكل المجالات ، والناس ستضطر أن تفعل ما تفعله الآن وهو الإسرار بالأمور وعمل الأشياء الممنوعة قانونياً في السرّ. لا يوجد شئ نظري أو واقعي يمنع من إظهار العبودية المطلقة سافرة ، اللهم إلا محاذير دولية ضعيفة أو حتى اجتماعية ولو على المدى الطويل وإن كان أولئك الجهلة لا يفهمون هذه الأمور جيّداً ليراعوها أصلاً. فالحكم الأدقّ هو الحكم على تلك الدول بأنها لا تزال في مرحلة العبودية المطلقة من حيث قابليتها لذلك، لكن من حيث الواقع العملي نستطيع أن نحكم عليها بأنها في مرحلة العبودية العامّة، ومن حيث الألفاظ وقبولها بشئ من التنازل نستطيع أن نحكم عليها بأنها في مرحلة العبودية المحدودة المبهمة. فالقابلية مطلقة، والواقعية عامّة، واللفظية محدودة مبهمة. وهذا الخلط بحد ذاته كاشف عن مدى غرق هذه الدول في قاع العبودية وظلماتها ، وعن تداخل عوامل مختلفة بعضها يدفعها للصعود وبعضها يسلسلها في القاع.

والآن نستطيع أن ننظر في كل خط من هذه الخطوط الحمراء لنرى قيمته في نفسه.

..-..

{ الخط الأحمر الأوّل : نقد الإسلام. }

أوّلاً، ما معنى "نقد" الإسلام هنا؟ لأن أفراد وطوائف المسلمين ينقد بعضهم "إسلام" البعض الآخر. وما أكثر ذلك من أوّل الإسلام إلى يومنا هذا. وتستطيع أن تستخرج من كتب وألفاظ مشايخ الإسلام في حق إسلام بعضهم البعض ما لا تكاد تجد في كلام الكفار والأعداء المجاهرين ما يوازيه، وهذا على مستوى

أصول الدين وعقائده وعلى مستوى فروع الدين وشرائعه وكذلك على مستوى أخلاق الدين وعوارضه. وأحسب أننا لا نحتاج الإطالة في إثبات هذه الدعوى، لأن كل شبه مطلع بل حتى العامّي الصرف يعرف هذا ويمارسه. فمن الطعن في تصوّر كل فريق عن الله تعالى ، نزولاً إلى كيفية جماع كل فرقة ونكاحها وشروطهم في هذا النكاح، فما بين ذلك من أمور اللباس والشراب، مروراً بطبيعة الحال بالصلاة والشعائر وحتى الوقائع التاريخية وتحليلها وتفسيرها ، تجد طعناً متبادلاً بين الإسلاميين. وكثير من أهل الفرق يرمي الفريق الآخر بالمروق والخروج من الدين، والسعي في إضلال المسلمين، والإلحاد بربّ العالمين، ويفتي أيضاً بإراقة دمائهم أحياناً أو بقمعهم ومنعهم من المناصب الاجتماعية والسياسية دائماً. فإذا كان المسلمون ينقد بعضهم بعضاً في كل شئ ، فبأي حق نمنع غير المسلمين من ممارسة هذا النقد.

قد تقول: لكن المسلم ينقد إسلاماً ويثبت إسلاماً صحيحاً في اعتقاده. أما غير المسلم فإنّه ينقد الإسلام كلّه من أصله. فمثلاً، قد يطعن المسلم الأشعري في عقيدة المسلم الحنبلي في الله تعالى، لكن الأشعري ينتهي إلى إثبات الله منزل القرءآن وربّ النبي محمد صلى الله عليه وسلّم. أمّا الملحد فحين يطعن في عقيدة المسلمين في الله فإنّه يطعن في الله من كل وجه، وليس في الله من وجه واحد.

أقول:-

بحسب هذا التحليل، يجوز إذن أن ينقد غير المسلم الإسلام بشرط أن يكون مثبتاً لمقالة تشبه مقالة الإسلام التي نقدها. فمثلاً، اليهودي يعتقد بالنبوّة ويثبتها لأشخاص، لكنّه ينفيها عن محمد. ويعتقد بكتاب إلهي ويثبته لكتب محددة. ولكنّه ينفيه عن القرءان. بالتالي، يحق لليهودي أن ينقد نبوة محمد وينفيها وكتاب محمد ويطعن فيه.

ثم المسلم الذي تعرّض إسلامه للنقد، الحنبلي في المثال الذي ذكرته، لا يرى أن "إسلاماً" قد تم نقده، لكنّه يرى أن "الإسلام" كلّه قد تم نقده، لأنه يعتقد بأن عقيدته هي عين الإسلام والإسلام هو عين عقيدته، وحتى إذا وجدت بعض هؤلاء ينظّر ويقبل تسامحاً-وغالباً إن لم يكن دائماً من باب الضعف السياسي وليس أثناء التمكّن من السيطرة والقهر والتاريخ والواقع يشهدان-بإسلام أصحاب الفرق والطوائف والمذاهب الأخرى، فإنّه لا يقبل ذلك من حيث صميم قلبه وممارسته الدينية، بمعنى أنه لا يرضى باعتبار مَن يطعن في عقيدته كمسلم فعلي ويمثّل الإسلام الإلهي المحمدي. بالنسبة لهذا، الإسلام تعرّض للنقد، بالتالي على تحليلكم يحق له أن يرفض وجود مثل هذا النقد للإسلام في دولته ومجتمعه وأينما طالت قدرته.

ثم نقد الإسلام من أصله والطعن في مقالاته ، هو شئ أثبته القرءان نفسه. في القرءآن نجد آيات كثيرة جدّاً، تعيد وتحكي طعن الكفار في عقيدة الله والملائكة والكتب والرسل واليوم الآخر والقدر، فضلاً عن الاستهزاء بالصلاة وغير ذلك من الأعمال الشرعية. أي القرءآن حكى مطاعن الخصوم في أصول الدين وفروعه وأخلاق نبيّه وذمّته. والواقع أنني لا أعرف نقداً للإسلام لا يجد أصلاً في إحدى الكلمات التي حكاها القرءآن. فأين الفرق بين أن يأتي ملحد اليوم ويقول في عشرة آلاف صفحة "لا توجد إلا هذه الحياة الدنيا والزمن يهلك كل شئ"، وبين أن نقرأ نفس المعنى في آية قرءانية "إن هي إلا حياتنا الدنيا نموت ونحيا وما يهلكنا إلا الدهر". المعنى واحد. أين الفرق بين أن نستمع إلى سلسلة محاضرات يلقيها شخص يحاول فيها أن يثبت بأن نبينا محمد كان مجنوناً ومصاباً بخلل عصبي ما وكان يتصرّف بناء على خلله العقلي هذا، وبين أن نقرأ نفس المعنى العام في القرءان "يأيها الذي نزّل عليه الذكر إنّك لمجنون". المعنى

واحد. أين الفرق بين أن نرى أصحاب الملل الأخرى، أو بعضهم على أقلّ تقدير، يدّعي بأن نبينا محمد عليه السلام كان متّصلاً بالشياطين وهي التي أوحت إليه القرءآن وكان يعبد الشيطان ولذلك تمكّن من السيطرة على الدنيا، وبين أن نقرأ شبه هذا المعنى في القرءان ردّاً عليهم "وما تنزّلت به الشياطين. وما ينبغي لهم وما يستطيعون". المعنى واحد. وقس على ذلك. إذا دققنا في مطاعن الخصوم المختلفة التي ذكرها القرءان سنجد أن فيها إحاطة أو شبه إحاطة بجميع أصول المطاعن التي سنرى فروعاً لانهائية لها عبر التاريخ. فإذا كنّا نقرأ تلك الآيات ، ولا نخفيها عن الصغار ولا الكبار ، بل نعلنها ونتغنّى بها ولا تؤثر فينا مضامينها الباطلة في اعتقادنا ، فأي بأس إذن في سماع مثلها أو شبها من بشر أحياء يرزقون في زماننا وفي مجتمعاتنا. كأنّي أرضى بأن أنشر كتاباً فيه "فلان غبي"، لكن حين أرى شخصاً أمامي يقول "فلان غبي"، أغضب وأدعوا إلى وضعه في السجن ! إذا كانت عندي مشكلة مع سماع هذا التركيب اللغوي "فلان غبي"، فلماذا أحفظه وأنقله وأنشره وأتغنّى به وأحفّظه للصبيان في الكتتاتيب وأعلنه على الملأ في المحاريب ؟ هذا حقّاً تناقض غريب. يمكن حلّ التناقض بملاحظة أن القوم إمّا لا يقرأون القرءان أو لا يفهمون ما يقرأونه فيه أو لا يتأثرون فعليّاً بما فهمته أذهانهم. وإلّا، فلا معنى لأن تدعو إلى قتل وتعذيب إنسان لأنه قال "محمد مختلّ عقليّاً" وبين أن تقرأ "يأيها الذي نزّل عليه الذكر إنّك لمجنون" و "إن تتبعون إلا رجلاً مسحوراً" ثم لا يطرف لك جفن ولا يتغيّر لك ذهن.

ثم ما هي صورة "نقد الإسلام" التي عليها ستتم محاكمة الناس؟ هل إذا نسب الخطأ إلى عقيدة إسلامية وادعى بأنها غير واقعية أم إذا رمى تشريع إسلامي بأنه سلبي وله أثر سئ على الدنيا والبشر والآخرة أم كلاهما ؟ نصّ

الخطوط الحمراء لا يحدد بالضبط المقصود الواقعي من "نقد الإسلام". مما يعني أنه مبهم وعام جدّاً. بل إن صاحب الخطوط الحمراء يفعل اليوم أموراً يهاجمه عليها تقريباً كل المسلمين أو معظمهم، وهو يرى نفسه مصلحاً للإسلام وأتباعه يعتبرونه مجدداً للدين. بالنسبة لمعظم المسلمين، ما يفعله هذا الشاب يعتبر تشويهاً صريحاً للإسلام وليس فقط "نقداً" له. لكن بالنسبة له هو ما يفعله هو عين الإسلام والدين الصحيح وما يوافقه المصلحة العامّة للمجتمع. فهل معيار "نقد الإسلام" هلامي إلى حدّ أن كل صاحب سلطة يستطيع أن يرمي من شاء من منتقديه في السجون أو يقتلهم، ثم ما على من يخالفه إلا انتظار دوره ودولته حتى يفتك بخصومه. بدلاً من الغرق في دائرة الدماء ودوامة الفتك التي غرق الناس فيها عبر التاريخ ، لماذا لا نردّ على مَن ينكر العقيدة بأدلّة صدقها، ومن ينكر إيجابية الشريعة بشواهد نفعها، ومن يطعن في سلامة آخرتنا بانتظار قدومها. أين الصعوبة في هذا الردّ العادل على الكلام بالكلام، وعلى الواقع بالواقع. لماذا نستعمل الفتك والعدوان بدلاً من الاكتفاء بالصبر والبيان، هذا إنّ كنّا من المسلمين وأتباعاً لخاتم النبيين خصوصاً، وإن كنّا عقلاء نعلم أن أي طريق غير هذا الطريق لن ينفع ولن يستمر عموماً.

ثانياً، نقد الأديان طريق لمعرفة الحق فيها. فالدين ، لا أقلّ بالنسبة لعموم الناس ، يأخذونه إمّا بطريق الاجتهاد أو بالتقليد، وكلامنا هنا تحديداً عن أصول الدين أي عقائده الكبرى والأساسية كالتوحيد والنبوة في الإسلام مثلاً. والاجتهاد أن يفكّر بنفسه في البراهين التي يقدّمها أصحاب الدين. والتقليد ما سوى ذلك من طرق القبول المعتمدة على التلقين في الصغر والخوف من ذوي السطوة العنيفة في المجتمع وما أشبه. فإذا نظرنا في الإسلام تحديداً، سنجد أنه يعتمد على

طريقة الاجتهاد، والنبي نفسه جادل كبار قومه وذوي السطوة فيهم في عقائدهم ورفض الإقرار لهم بغير برهان يعقله إن كانوا صادقين. وكذلك نقول في كل دين، والواقع أننا لو نظرنا في أي دين سنجده بدرجة أو بأخرى يعتمد على الحجج الفكرية والعقلية في الردّ على خصومه، حتى لو لم يبيح مثل هذه الطريقة لأتباعه كلّهم أو عامّتهم. فكل دين يدّعي أهله أنهم على حق وحقيقة. وكل واحد منهم يدّعي أنه يملك براهين تؤيد صدقه، أيا كان نوع هذه البراهين. والسؤال الآن : هل نقبل الدعاوى بغير براهين ؟ إن قلنا نعم ، فيجب أن نقبل كل الأديان، وهذا مستحيل-لا أقلّ بحسب الظاهر وما يعتبره أهل كل دين عموماً كالتزام بدينهم. وإن قلنا بوجوب قبل بعض الأديان ، فلماذا وكلّها تشترك في نفس المعنى ؟ إذا كنّا سنقلّد ، فتقليد الكل محال. وإذا كنّا سنجتهد ، فالاجتهاد يقتضي جواز بل وجوب النقد والجدل المفتوح ، وهذا بالضبط ما نجده في القرءان من ذكره لمجادلة الرسول لخصومه وذكره أيضاً لمجادلات خصوم الرسول للرسول. وهل يوجد في القرءآن شئ أكثر من "قالوا.. قل". فكما أنه يجوز لنا نقد غيرنا ، فغيرنا يجوز له نقدنا . أو بالأحرى، كما يجوز للناس أن تنقد دعاوى ونصوص معيّنة اسمها كذا ، فكذلك يحق للناس أن تنقد دعاوى ونصوص أخرى اسمها كذا وكذا. الواقع أن الأديان ليست أشخاصاً أي لا تتمثّل تمثّلاً تامّا في شخص حيّ اليوم بين الناس. لكنّ الدين في أساسه نصوص لغوية تعبّر عن دعاوى وجودية وتدعو إلى أعمال إيجادية بناء على تلك الدعاوى الوجودية. مثلاً، يقول لك "توجد آخرة طبيعتها كذا وكذا"، وبناء على ذلك يأمرك بالتسبيح والشعائر مثلاً حتى تصل إلى كذا ولا تصل إلى كذا في الآخرة. الأديان نصوص. والنصوص كلّها تشترك في أنّها نصوص. فكما يجوز نقد نصّ ، كذلك يجوز نقد نصّ آخر ، أيا كان الفارق بين ذلك بين هذه النصوص من جهات أخرى. الدعوى دعوى ، والبيّنة على

من ادّعى . والترجيح بين البيّنات لابد أن يكون على أساس نقدها والتأكد من براهينها وصدقها. والواقع أن أكثر الناس حبّاً في التمسّك بدين صادق هو الذي يرغب من كل الناس أن ينقدوا هذا الدين، لأنّه بذلك يزداد علمه بصدق هذا الدين أو يتبيّن له زيفه أو ضعفه من بعض الجهات أو كلّها. وهذا على عكس ما يظنّه معظم الناس، أنا أعلم ذلك. لكن المثال المادّي-ونحن نعلم أن اهتمامات الناس مادّية أكثر منها دينية-يؤكد على ذلك. مثال : كنت تمشي في الصحراء ، فوجدت معدناً أصفراً فظننت أنه ذهب. فرحت به ، حملته فإذا هو ثقيل جدّاً. فجلست عنده تنتظر من يعينك على حمله. فجأة مرّت قافلة فيها تجّار وعلماء بالمعادن. والآن أسألك : هل تفضّل أن يخبرك هؤلاء العلماء والتجار عن القيمة الحقيقية لهذا المعدن الأصفر الثقيل الذي ستضطر إلى حمله في طريق طويل إلى السوق ، هل تفضّل أن ينقدوه لك ويخبروك بكل صراحة بل ووقاحة جارحة لعواطفك الراغبة في أن يكون هذا المعدن من الذهب عيار ٢٤ ، أم ستفضّل أن يكذبوا عليك ويوهموك بأنه ذهب إبريز سيسارع تجار الذهب إلى شرائه منك في السوق لحظة دخولك إليه ؟ أحسب أن كل صادق مع نفسه ومراعي لصحّته ، سيفضّل أن يعرف حقيقة هذا المعدن قبل الاضطرار إلى حمله عبر الصحراء واكتشاف زيفه عند الوصول إلى السوق، لأنهم بذلك سيوفّروا عليه العناء من أجل لا شئ. كذلك مقالات الأديان المختلفة. الدين جهاد وقول ثقيل. والدنيا فيها ما فيها من القيود والمتاعب حتى قبل الدين. فالجاهل والمريض فقط هو الذي يفضّل أن يحمل أعباء دين من الأديان بدون أن يعرف صدقه من زيفه، مدى حقيقته ليأخذه على محمل الجدّ بهذا القدر. فمن هذا الوجه، كلّما ازداد النقّاد لدينك ، كمّا وكيفاً، فإن هذا أفضل لك وأسلم لعقلك وروحك. ومن تجاربي ، اكتشفت الكثير من الحقائق عن ديني من أولئك الذين يسعون بكل قوّة لإبطاله والسخرية

منه. إمّا لأنهم قرروا حقائق معيّنة واعترفوا بها قبل السخرية منها ، وإمّا لأنهم نبّهوني على زوايا من ألتفت إليها ، وإمّا لأنهم اعترفوا من حيث لا يشعرون بشئ أنا أعتبره إيجابيا وهم يعتبرونه سلبياً فأخذت الوجه الذي أرتضيه على عكس ما كانوا ينوون ، وغير ذلك من جهات. الخوف من النقاد ، دليل على أنك لا تريد الدين من أجل حقيقته بل من أجل أسباب أخرى لا علاقة لها حتى بما يقوله هذا الدين نفسه.

وعلى ذلك، لا أفهم معنى وضع خطّ أحمر لنقد دين معيّن. هذا عمل غير مفهوم من أي وجه صحيح. اللهم إلا أننا نريد خداع العوام عندنا للبقاء على دين ما ، فنسعى لإسكات النقّاد. والمشكلة أنه حتى هذا السبب غير معقول خصوصاً في زماننا هذا. وذلك من أجل أمرين. الأوّل، انتشار التواصل العالمي ووسائله في يد الجميع تقريباً وكل من له قيمة في المجتمع. والآخر وهو متّصل بالأوّل ، أن الممنوع مرغوب، هذه القاعدة النفسانية الشهيرة خصوصاً في أوساط من يكرهون حكوماتهم ويبغضون مجتمعاتهم أو يشكّون في الشائع فيها-وأحسب أن بلداننا لها حظّ كبير من كل ذلك-هذه القاعدة ستجعل الممنوع الكلام فيه اجتماعياً مرغوب الاستماع عليه عموماً. وسيكون له تأثير السحر الذي لكل ممنوع ومحارب اجتماعياً. ومن هنا تجد إقبالاً عظيماً على أمور تناقض وتخالف الإسلام حتى ذلك الإسلام الذي يقرّ به عموم الناس في أي بلد، من قبل أهل البلد أنفسهم وخصوصاً شبابهم. "ممنوع نقد الإسلام" تساوي في المحصّلة الواقعية ، الإقبال على ما يضادّ الإسلام، ولو من باب الفضول. والفضول كثيراً ما يفتح أبواب تغيير العقول.

الخلاصة : من أحمر البشر هو ذلك الذي يضع خطّاً أحمراً على نقد الإسلام.

ثالثاً، ما نوعية المجتمع الذي يوضع فيه خطّ أحمر عن نقد دين واحد فقط؟ هل هذا المجتمع لا يوجد فيه إلا أهل هذا الدين فقط أم يوجد فيه أهل أديان أخرى ؟

إن كان لا يوجد فيه إلا أهل هذا الدين ، فهذا افتراض مستحيل خصوصاً في هذا الزمان، ولم يسبق في تاريخ المسلمين كلّه-بما أن كلامنا عن نقد الإسلام-أن وجد مجتمع ليس فيه إلا أهل الإسلام، ومنذ البدء اختلط المسلمون مع مَن هم "أشدّ الناس عداوة" لهم في أمر الدين بل ولعلّه أيضاً في أمر الدنيا. إذن لا يبقى إلا أن نفترض وجود أهل أديان كثيرة ومختلفة في الدولة الواحدة ، ومع ذلك يُراد فرض عدم نقد دين واحد فقط. نعم المسلمون سينقدون أهل الأديان الأخرى وأديانهم في بلادهم، لكن لا يحقّ لهؤلاء أن يقوموا بنفس الأمر في حقّ المسلمين. المسلمون سيقرأون القرءآن الذي فيه تكفير وإنزال اللعنات والغضب الإلهي على معظم أو كل أهل الأديان الأخرى، لكن لا يحقّ لأولئك أن يفعلوا نفس الشئ في حق دين المسلمين. فأوّل ما يفترضه مثل هذا الخطّ الأحمر هو عدم المساواة بين الناس في الحقوق والحريات المدنية. وثاني ما يفترضه عدم الإنصاف والعدل في الأحكام المهمّة. فخلافاً لما في القرءآن مثلاً من أحكام الإنصاف "فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم" حتّى مع المشركين ، وفضلاً عن ما نجده من عدم التمييز بين المؤمن وغيره في الأحكام المدنية مثل آيات "لا تكن للخائنين خصيماً"، وخلافاً-وهو الأهمّ-لما يقتضيه الإنصاف العام الذي به نعرف مدى إنصاف القرءآن وغير القرءآن من كتب وأحكام، واسم الحقّ تعالى العدل، وغير ذلك من مقتضيات إنسانية وعدلية، خلافاً لكل هذا ، لابد من تفضيل صنف من المجتمع على بقية الأصناف فقط بناء على دينهم بل حتّى إن لم يكن له دين ويريد أن يمارس حريته العقلية في البحث عن الدين الصحيح أو المدافعة عن ما

يراه هو الحق في أمر الوجود بنقد الأديان كلّها. مجتمع فيه خط أحمر بخصوص نقد الإسلام فقط ، أو نقد أي دين آخر فقط أو بضعة أديان دون سواها، هو مثل أي دولة شيوعية وفاشية تمنع نقد مذهب الدولة في السياسة والاقتصاد بينما تبيح نقد الرأسمالية مثلاً ولعن سابع أجدادها. الطريقة الفرعونية واحدة في الدولة الدينية والدولة الفاشية، إن كان الدولة "الدينية" ستعمل بهذا الأسلوب الفاشي والطغياني والفرعوني.

فإن قيل: لكن نحن نمنع نقد الإسلام في دولتنا، لأن الإسلام هو أساس الحكم فيها وأساس شرعية الدولة ذاتها، فدولتنا قائمة على الكتاب والسنّة، والحكام فيها هم "أولي الأمر" المذكورين في القرءآن، وشرعيتنا تقوم على أساس الحكم بالإسلام. فحين ينقد شخص الإسلام فإنه ينقد الدولة ويهدم أساس شرعيتها. فكيف نسمح له بذلك؟

الجواب: بادئ ذي بدء، زعمكم بأن دولتكم هي ممثلة الإسلام ونصوصه، هو زعم شخصي لا يوافقكم عليه غير أهل طائفتكم من المسلمين. فهل ستحاربون حتّى حق هؤلاء في إظهار الحق وتبيينه كما أمر الله به في القرءان ذاته وفي سنّة رسوله التي تدعون أن دولتكم قائمة عليهما؟

ثم، كيف سيطرتم على الناس في مجتمعكم ؟ إن كان بالقهر والعنف والجبرية ، فأنتم من الظلمة واللصوص المتغلبة والفراعنة الذين لا شرعية لكم لا في كتاب ولا في سنّة ، اللهم إلا بناء على رأى قلّة قليلة من المداهنة من الفقهاء الذين أباحوا لكم مثل هذا وسيبيحون مثله لمن يظهر عليكم ويقطع رؤوسكم. وما قام بالقهر جاز إسقاطه بالقهر. بالتالي، شرعيتكم جاءت من القهر الغلبة المؤقتة وليس من الكتاب والسنة النبوية. والواقع أنّكم سيطرتم على الناس بالقهر.

ثم، هب أنّكم حكمتم برضا أكثر الناس. فبالرغم من ذلك لا يحقّ لكم منع انتقاد المنتقدين لكم، لا ممن يظهر الإسلام ولا من غيرهم. لأن الرسول نفسه في المدينة لم يعاقب منافقاً لانتقاده ، ولا غير منافق لكفره. والقرءآن طافح بالأمرين وكاشف عن ذلك. وموقف الرسول من ابن سلول ثابت في المنقول.

ثم، لا يوجد ربط قوي بين انتقاد شرعية الدولة وسقوط الدولة. فها هي أقوى دول العالَم اليوم، من أمريكا فما دونها، وما أكثر الذين ينتقدون أساس شرعيتها وتفاصيل قوانينها وأعمالها يومياً، بل يكسبون شهرة عالمية وثروة عظيمة من هذا العمل، ولا تزال أمريكا تركّعكم أنتم وغيركم.

ثم، هب أن الناس تنتقد دولة وتريد إسقاط شرعيتها وتغييرها ، مَن قال أن في هذا الأمر حرج ومنع من الأساس ؟ الدولة دولة الناس، جهودهم وأموالهم هي التي تقيم المجتمع وتكوّنه، وما الحكام إلا خدم عند الناس ووكلاء يعلمون لصالحهم. وأي حكومة ليست بهذا الشكل ليس لها حق من الأساس في الدفاع عن وجودها ، فضلاً عن تبرير ذلك بدين أو بغيره.

إذن، إن أردتم الحفاظ على دولتكم، فالطريق ليس إسكات المنتقدين، ولكن حسن خدمة الناس أجمعين، وإقامة العدل فيهم بلا تمييز عنصري ولا طبقي ولا ديني. السعي لإسكات المنتقدين دليل بحدّ ذاته أنّكم تعرفون وتقرّون ضمنياً بكونكم ظلمة وجهلة وسرّاق وفسّاق، إذ لا يخاف من حرية اللسان إلا أصحاب الطغيان.

رابعاً، قواعد وافتراضات وضع خط أحمر عن نقد دين واحد هي قواعد باطلة ومسيئة وسبب لإنشاء أمور أخرى مسيئة للإنسان. بيان ذلك : لكل قانون افتراضات عن الناس والحياة والوجود. هذا مبدأ ثابت وتستطيع استكشافه من

تحليل أي قانون يضعه أي إنسان، سواء كان القانوني منزلي وضعه رب البيت، أو دولي وضعته دولة عظمى. كل "افعل ولا تفعل" تفترض أمور معيّنة. وهذه الفرضيات التي هي قواعد بيت القانون إمّا أن تكون صادقة أو كاذبة بالنسبة لمجال وجودها، وإمّا أن تكون نافعة أو ضارّة بالنسبة لآثارها وما يلزم عنها. وإذا حللنا فرضيات قانون "منع الطعن في الإسلام" من بين جميع الأديان، سنجد أنّها من جهة باطلة ومن جهة ضارّة. كيف؟

أوّل فرضية هي "عامّة الناس لا يمكنهم تمييز الحق من الباطل لأنفسهم". فرضية جهل عامّة الناس، بالتالي هم كالقصّر الذين يحتاجون إلى وصي أو ولي أمر عليهم، هي-في أحسن الأحوال-قاعدة منع انتقاد الدين الذي يُراد لهؤلاء العامّة أن يعتنقوه. هذه الفرضية قديمة، وشائعة، وتكاد تكون من المسلّمات الاقليديسية بالنسبة للعلوم الاجتماعية الطغيانية. الجماهير حمير. هكذا نستطيع تلخيص الفرضية. حسناً، وأين المشكلة في هذه الفرضية؟ أوّلاً، بالنسبة للأديان تحديداً، التي هي إيمان بصدق حقائق معيّنة في الوجود ثم السلوك على بصيرة بناء على هذا العلم والإيمان المحقق في القلب، مثل هذا الأمر لا يمكن افتراض جهل صاحبه وافتراض اعتقاده به في آن واحد. الجاهل لا يعرف، ومن لا يعرف لا معنى للدفاع عن المقالة التي لا يعرفها وبالتالي في الواقع لا يعتقد بها مهما قال أو فرض غيره أنه يؤمن بها. فكيف تدافع عن دين الناس إن كان لازم افتراضنا أن الناس لا دين لهم ! المقلّد لا دين له، لأنه يقلّد-صورياً فقط-كل من يجده الأقوى مادّياً ويفرض سلطته عليه. مثل هذا لا يمكن حتّى تسميته باسم المقلّد، بل الأولى تسميته باسم الملحد. افتراض جهل العامّة يعني افتراض إلحاد العامّة. ثانياً، كيف عرفتم أن "العامّة" لا يعقلون لأنفسهم ولا يختارون ولا يميّزون؟ إن كنتم تقيمون دولة إرهابية ترعب الناس حتى لا ينطق الواحد برأيه

وما يفكّر فيه ، ولا يحق له ممارسة الجدل والنقد ليصل إلى نتيجة ويعلنها ، فكيف تعرفون أصلاً ما تسرّ به العامّة في أنفسها ! مثلكم كمثل شخص قطع لسان إنسان ثم يزعم أن هذا الإنسان لا يحسن البيان أو يكره البيان. ارفعوا إرهابكم عن الناس ، ثم انظروا ماذا يفكّر الناس وكيف يفكّرون. ثالثاً، مَن أعطاكم صلاحية الوصاية على الناس والوكالة عليهم من الأساس؟ إذا كان الرسول نفسه ليس وكيلاً على الناس، ولا هو حفيظ عليهم، ولا هادياً لهم بالقسر والإكراه ولا يستطيع أصلاً أن يهدي من أحبّ، فمن أنتم أيها اللصوص المتغلّبة حتى تزعموا أصلاً أنّكم تهتمون بقلوب الناس وأديانها ومصائرها. ليس لكم ولا لغيركم صلاحية العناية بأمر دين الناس. لا الناس نصّبوكم لذلك، ولا رب الناس، ولا أحد من الناس. بل الواقع الذي نعرفه ويعرفه عموم خلق الله عنكم وعن عموم أسرتكم أنّكم لا تبالون بدين ولا يقين اللهم إلا بقدر "عامّة" الناس الذين تفترضون فيهم الفرضيات، بل الواقع أنّ أكثركم أسوأ من أكثر الناس في هذا الباب، وأنتم تعلمون هذا جيّداً. أنتم أنفسكم من "العامّة" إن أردتم الكلام عن الدين وتحصيل أسباب اليقين. فمن أين جعلتم أنفسكم "الخاصّة" إذن. وعلماء بقية فرق المسلمين يكشفون ليل نهار عن جهل من تعتبرونهم علماء في فرقتكم وطائفتكم، بل بعض "علماء" فرقتكم يلعن ويكفّر البعض الآخر، ويعتبرهم علماء سلطان ودنيا ومنحرفين عن سواء الصراط. فانظر من حيث شئت، لن تجد عذراً لافتراض أنكم وكلاء على دين الناس.

ثاني فرضية هي "لا يمكن الردّ الفعّال على الأقوال بالأقوال". ومفاد هذه الفرضية أنكم لو تركتم النقّاد ليقولوا ما شاءوا في أمر الإسلام وغيره، ولنفترض أن هؤلاء النقّاد قالوا كلاماً باطلاً، إلا أنهم زخرفوه وموّهوه واستعملوا الحيل النفسانية لخداع الناس، فإننا لن نستطيع إبطال هذه الأقوال باستعمال أقوال

مضادّة لها، فهذا غير ممكن لأن الأقوال الباطلة أقوى تأثيراً من الأقوال الحقّة، وصولة الخطأ أعظم من صولة الصواب. بالتالي لا نملك إلا أن نرهب النقّاد للإسلام الذي نعلم أنه الحق والصواب، حتى لا يتكلّموا من الأساس. أقول : هذا كلّه هراء في هراء. أوّلاً، افتراضكم أنكم حصّلتم الدين ، أي العقائد والشرائع ، التي كلّها حق وصواب، بالتالي عرفتم أن الحق والصواب كلّه في جانبكم والباطل والخطأ كلّه في أي جانب وطرف يخالفكم، هذا مستوى من التخرييف قد يستحقّ صاحبه عناية مركّزة في المصحات النفسانية. لا يوجد ذرّة من دليل تبيح لأحد في هذه الأرض اعتقاد ذلك. لا قرءانياً، ولا تاريخياً، ولا نفسانياً، ولا عقلياً، ولا فلسفياً، ولم يتجرأ عاقل قطّ في تاريخ البشرية كلّها على ادعاء ذلك لنفسه، خصوصاً إن كان هذا الشخص يقطع بأنه إنّما يعرف الأشياء باجتهاده وتفكيره الشخصي وليس عن طريق وحي إلهي معصوم في الأخذ والعطاء والتأثير. فلا أدري أي إسلام أو أي إلحاد أباح لكم مثل ذلك التخريف. ثانياً، وهو الأهمّ ، إن كانت الأقوال تؤثر في الناس لأنها أقوال مزخرفة وحسنة، فتعلّموا أنتم الأقوال المزخرفة والحسنة وأثّروا أيضاً في الناس. والواقع أننا نرى يومياً أناس لا حصر لهم يتكلّمون ضدّ الإسلام في القنوات والإعلام ، ولم نجد كل أحد يتأثر وكأنه آلة تُجبَر على المخرجات بحسب ما يوضع فيها من مُدخلاتً. القضية ليست بهذه السهولة. بل حتى المسيحية في البلاد الغربية، بالرغم من خمسمائة سنة من الحداثة والنقد والتنوير وما أشبه من كلمات يسمّون بها ما عندهم، ومع ذلك لا يزال ليس فقط الإيمان المسيحي بل حتى التعصّب المسيحي بأغبى وأبشع صوره قائماً في تلك البلاد، نعم قلّت سطوته وأعداد أنصاره، لكن العبرة أنه لم يزول وينعدم بمجرّد وجود أقوال ونقد وطعن في المسيحية بكل لون وشكل تتخيّله ولا تتخيّله. ثالثاً، إن كان الباطل أقوى من الحق، فما معنى "ليظهره على الدين

كلّه ولو كره الكافرون"، وما حقيقة "قل جاء الحق وزهق الباطل إن الباطل كان زهوقاً"، وأذكر هذا لأنكم تزعمون أنكم تدافعون عن الإسلام. وبناء على فرضيتكم، يصير الحق هو الزهوق والباطل هو المُزهِق، أزهق الله أذهانكم وأراح العباد والبلاد من طغيانكم.

ولا نطيل أكثر من ذلك في تحليل الفرضيات الباطلة والمسيئة الكامنة في هذا الخطّ الأحمر الذي لا أعرف أحمر منه. غيّر الفرضيات وانظر النتيجة. يعني افترض أنه لا يوجد أحد من الناس وكيل على غير نفسه في أمر دينه، وافترض أن القول يمكن الردّ عليه بالقول ، ثم كل أحد مسؤل عن نفسه في ما يعتنقه من دين و "كل امرئ بما كسب رهين"، فكيف تبرر وجود خط أحمر على نقد أي دين ، كائناً ما كان وأينما كان.

بعد أخذ مقالة منع نقد الإسلام بحسب ما فيها من أفكار أو ما نفترضه لها من أفكار وكأن صاحبها جادّ في كلامه على المستوى الفكري والإيماني، الآن نأتي إلى ما نراه السبب الحقيقي لاتخاذ مثل هذا الخط الأحمر. والسبب بكل بساطة وبدون كل التعقيدات الفلسفية التي لا يفقه الحمير واضعي الخطوط الحمراء منها شيئاً ، هو التالي:

الإسلام يعني طاعة أولى الأمر. طاعة أولى الأمر حسب ما فسّروا ونشروا لعموم الناس كذباً وزوراً تعني طاعة كل من يتغلّب بالسلاح ويقهر العامّة على حكمه، وتعني بالتالي وجوب الخضوع لأمرهم بدون نقاش برّاً كان الأمير أو فاجراً ويحرم الخروج عليه. فالإسلام يعني الخضوع للقاهرين خضوع المستكينين إلى يوم الدين. هذا كلّ ما يفهمه أولئك الظلمة من كلمة "الإسلام". ولا يبالون بعقيدة ولا شريعة وراء هذا المعنى، وحين أقول لا يبالون فأنا أقصد ذلك

حرفياً. الإسلام في أذهان هؤلاء هو معادلة بسيطة جدّاً هذه صورتها : الإسلام = خضوع العامّة لأوامرنا بدون نقاش ولا مطالب يجبروننا عليها. انتهى الإسلام. الباقي كلّه سياج وأسوار وحرس حول هذا اللب. ولذلك بمجرّد أن يخرج عليهم أحد أو ينتقدهم فإنهم لا يهتمّون بإسلامه -في بقية أمور الإسلام-ولا يهتمّون بأي شئ على الإطلاق من أمر دينه ولا غيره. المهم عندهم هو الخضوع لهم. الخضوع لهم يعني الإسلام.

ومن أجل الحفاظ على هذا المعنى للإسلام ، تتم حراسة "كل الإسلام". فلا يجوز لأحد أن "ينتقد الإسلام". والمقصود في المحصّلة عندهم هو هذا الأمر تحديداً، أي الخضوع لأوامرهم مطلقاً وتحريم الخروج عليهم أبداً. الإسلام عندهم يعني دولتهم. لكن الدولة مهما كانت قوية لا تستطيع الحفاظ على نفسها بدون خلق رقباء في ضمائر الناس. وهذا الرقيب في ضمائر الناس هو دينهم، لأنهم يعتقدون بأن الله رب العالَم والرقيب القريب مشاهد لقلوبهم وينظر فيها ويتأكد من أنها لا تحمل شيئاً ضدّ "الإسلام" والذي يعني وسيعني بالتلقين الخضوع المطلق لهؤلاء الذين يسمّون أنفسهم بالملوك والأمراء والشيوخ. فالله عند هؤلاء هو شرطي يراقب ضمائر الناس حتّى يوفّر عليهم عناء وتكاليف الشرطة من البشر.

وبدلاً من الاضطرار إلى مجادلة الناس في أمر حرياتها وحقوقها وإرادتها ، فإنهم يضعون سياج "الإسلام" حول كل ذلك. فإذا بدأت تجادل عن حريتك وحقوقك أوّل ما يواجهونك به "لكن يجب طاعة أولي الأمر". فإذا بدأت تجادلهم في هذه النقطة ، ووقعت في الفخ ، قالوا لك "أنت لا تؤمن بطاعة أولي الأمر التي أمر الله بها في كتابه ورسوله !؟" فإذا دخلت في هذا الشرك الآخر ، وقعت في دوامة لا نهاية لها، وبدأت صورتك تتشوه في عين الجهلة من أتباعهم

والخاضعين لهم ممن يعتقد اعتقاداً صحيحاً في قلبه بوجوب طاعة الله ورسوله. ففكرة الإسلام وطاعة الطاغة أو ما يسمّونه طاعة وهو عين الإكراه في الواقع وحسب المسمى الشرعي الصحيح، هذه الفكرة التي هي الإسلام إنّما هي محوّر للنقاش ومغيّر للموضوع. بدلاً من أن تقول "أنا إنسان، نفسي حرّة، مالي ليس لأحد أن يأخذه منّي تحت أي مسمّى إلا بطيب نفس منّي، ولا يحقّ لأحد إكراهي على شئ ما دمت لم أعتدي على أحد أو أُلزِم نفسي بنفس ، بالتالي يحق لي أن أقرر شكل وتفاصيل الحكومة التي أريد أن تدير شؤوني ، أنا وبقية الناس سواء في ذلك". بدلاً من أن يكون هذا هو الكلام ، حصرياً ، الذي يدور عليه النقاش. يبدأ فوراً سحرة فرعون بأخذ الموضوع إلى جدال آخر ويرمونك بالعصيان حتى لا يبحثوا في أصل الموضوع وجوهر المطلوب. الإسلام عند هؤلاء سحر ، يسحرون به أعين الناس لإبقائهم تحت العبودية ورؤية الطغيان كأنه عين الشريعة الإلهية.

انتقاد الإسلام مثل انتقاد أي شئ آخر، هو واجب على كل إنسان بلغ سنّ الرشد والمسؤولية. وبالتعقل والبحث والتأمل والتفكر ، يصل كل واحد إلى ما يصل إليه، ولا يزال يترقّى ويتغيّر أثناء نموه وأطوار حياته وازدياد علمه ومباحثاته ومناظراته إلى أن تنتهي حياته. لا يوجد شئ اسمه "دخلت في الدين" أو "خرجت من الدين" هكذا بالمطلق. لا يفعل هذا إلا من حصّل علماً مطلقاً بالشئ، وهذه دعوى صعبة وخطيرة وقيد عظيم على العقل وأغلال ثقيلة على الروح. بما أن الدين علم وعمل، والعمل راجع إلى العلم، والعلم لا يزال الإنسان فيه في ازدياد، فهذا يعني أن الإنسان لا يزال يتغيّر دينه ما دام متعلّماً. نعم، قد يتغيّر وهو داخل إطار عامّ لدين واحد، أو قد يتغيّر من دين إلى دين بحسب ما يظهر له يتبيّن له. فالذهن قد يخطئ، وقد يزلّ، وقد يتبيّن له الشئ بعد عدم تبيّنه، أو يخفى

عليه حتى يلقى من يبيّنه له. والنقد المطلق هو أحد أهم الوسائل في فتح أبواب التعلْم ، ثم كل واحد يسلك في ما يراه. والمصير إلى الله- أو العدم أو الله أعلم !

...

{ الثاني عدم الطعن في أشخاص موظّفي الدولة مع جواز نقد أعمال وزارات الدولة. }

توجد أربع مستويات لنقد الناس ، من أشدّها تشخيصاً إلى أشدّها تجريداً هي: الشخص ثم المنتصب ثم المنصب ثم المؤسسة.

يمكن استعمال ألفاظ غير هذه الثلاثة للتعبير عن نقد المقصد، فحتّى لا نضيع مع اللفظ ونضيّع المعنى لنبيّن المقصود بمثال : لنفترض أنّك تريد نقد الجماعة التي يرأسها ويصدر قراراتها الكبرى ويشكّل عملها العام الإنسان المعروف باسم خورخي ماريو بيرجوليو ، المقلّب ب "بابا" الكاثوليك فرنسيس، الذي يرأس مؤسسة "الكنيسة الكاثوليكية". الآن ، توجد أربع أنواع من المخاطبات .

النوع الأوّل أن تتحدث عن "خورخي ماريو". وهو الشخص المجرّد المتجسّد في المجتمعات البشرية كفرد ومسمّى باسم يعبّر عن بعض العلاقات الاجتماعية الخاصّة بمحيطه كاللغة وأسلوب النسبة ومعنى الاسم وما أشبه.

النوع الثاني أن تتحدث عن "بابا" الكاثوليك المعارض فرنسيس. بابا الكاثوليك لا ينحصر معناه في خورخي ، لأنه وجدت أشخاص يحملون هذا اللقب من قبله وقد يوجد من يحمله من بعده. فحين تتحدث عن خورخي "فرنسيس بابا الكاثوليك" فقد صعدت في التجريد درجة عن مرتبة التشخيص شبه المحض للفرد البشري المسمّى بخورخي.

النوع الثالث أن تتحدث عن منصب البابوية الكاثوليكية نفسه. بغض النظر عن البشر الذين تولّوا هذا المنصب. نعم، من المستحيل واقعياً الكلام عن المناصب المجرّدة التي اخترعها البشر أو التي تعبّر عن مناصب لايمكن تجسّدها في هذا الواقع إلا بانتساب البشر إليها، لكن مع ذلك تستطيع من زاوية أخرى أن تتحدث عن المنصب مجرّداً من حيث هو اختراع ذهني وتخيّل فكري، ومن هذه الزاوية يمكن اختراع المناصب التي يُراد بعد ذلك للبشر من الانتصاب فيها، مثلاً حين ننظر في مناقشات الفيدراليين الذين أسسوا لمنصب الرئيس التنفيذي للولايات المتحدة الأمريكية، تجدهم يرسمون شكل الرئيس بمعنى حدوده وصلاحياته وشؤونه المختلفة وذلك قبل وجود بشر متلبّس بهذا المنصب في الواقع الطبيعي. إذن المناصب لها وجود ذهني ولها وجود طبيعي. وجودها الذهني له شؤون ، ويمكن الكلام عن المنصب من هذه الجهة والحكم عليه بمختلف الأحكام المناسبة لحدود وجوده الذهني. لكن بعد تحقق المنصب في الطبيعة ، فإن الكلام عنه لابد أن يتميّز ولو من جهة من الكلام عنه من حيث هو تصوير ذهني. إذن، بابا الكاثوليك في الذهن يمتاز ولو من جهة عن بابوات الكاثوليك في الطبيعة والذين منهم فرنسيس المعاصر.

النوع الرابع أن تتحدث عن المؤسسة ، أي "الكنيسة الكاثوليكية". والمؤسسات اختراع ذهني بشري، مثل المناصب، والمناصب هي مناصب داخل مؤسسات أو تنظيمات وهمية تعبّر عن إرادة بعض الناس لتمثّل هذه العلاقات وأخذ مناصب فيها والعمل بمقتضى حدودها. لا يوجد منصب منفرد بنفسه. كل منصب فهو منصب في مؤسسة، أو جماعة، أو تنظيم، أو شبكة علاقات. المنصب يفترض الآخر الذي سيفعل أو ينفعل لصاحب المنصب. مثلاً، حين نقول "منصب البابوية" فإن هذا لا معنى له بدون وجود "الأبناء والرعايا". لا بابا بدون أبناء. لا

راعي بدون رعية. لا رئيس بدون مرؤوس. وهذه الشبكة من العلاقات ، الفعلية والانفعالية ، هي ما نسمّيه هنا مؤسسة. ومن هذا الوجه تجد الكاثوليك أو غيرهم يتحدّثون عن "الكنيسة"، فينسبون الأفعال والأحوال ل"الكنيسة". ومن البديهي أن الكنيسة ليست هي المباني والجدران الخشبية أو الحجرية ذات الموقع الجغرافي الطبيعي. الكنيسة مثل الدولة مثل القرية مثل الشركة ، وغير ذلك ، هذه كلّها مؤسسات وهمية يتمثّلها من يريد التمثّل بها أو ينجبر على الخضوع لأحكام مناصبها بحسب ما رسمه مَن رسمها. وهذا النوع من التعبير هو أشدّ التعبيرات تجرّداً ، وبُعداً عن الواقع الطبيعي. والكلام عن المؤسسة هو "كلام في الهواء".

بعد هذه المقدّمة ، نسأل : ما فائدة نقد البشر ؟ الفائدة التنبيه عن خطأ بقصد إصلاحه . حين أنتقد عمل مؤسسة ، فلابد من التعبير بدقّة عن سبب العمل الذي انتقدته ، ولابد من وضع المسؤولية على الأطراف الواقعية الطبيعية التي تسببت في إحداث آثار العمل . بدون تحديد المسؤولية الواقعية الطبيعية ، لن توجد إصلاحات واقعية. وهنا سرّ هذا الخطّ الأحمر الثاني. وليكن في الحسبان أن هذا الأسلوب من التحدّث عن الأعمال بحسب الأنواع الثلاثة التجريدية (أي المنتصب والمنصب والمؤسسة) شائع في الأرض كلّها ولا يقتصر على الذين يضعون خطوطاً حمراء في بعض البلدان. الكلام بتجريد هو هروب من الواقع الطبيعي وحجب للمسؤولية عن المسؤولين الحقيقيين. يتخفّى المجرم بجرائم حقيقية وراء ألفاظ تجريدية. وبذلك لا يشعر ولا يشعر الناس بالسبب الحقيقي للمشكلة التي تواجههم. ومن هذا القبيل اقتراح الطاغية للخطّ الأحمر الثاني.

"انتقد عمل الوزارة ولا تنتقد شخص الوزير". لاحظ أن "الوزارة" مؤسسة وهمية. "عمل الوزارة" وهم على وهم، لأن الوزارة لا تعمل شيئاً ، الذي يعمل هم البشر ، فلان وعلان وطقعان. هؤلاء هم الذين يعملون ويؤثرون ويتصرّفون في الواقع المادّي. أناس لهم طول وعرض وعمق، ووزن وحجم وثقل، يمكن أن نراهم ونمسك خيط الواقعة المشكلة ونرى أيديهم على هذا الخيط، خطوة بخطوة. ثم "الوزير" هو اسم لمنصب داخل شكة العلاقات المسمّاة بالدولة. "شخص" الوزير هو فلان بن علّان ، المتسبب الواقعي الحقيقي للعمل، بحسب أوامره ومسؤوليته العملية داخل تلك الشبكة من العلاقات المرسومة.

بما أن الوزارة هيكل هرمي ومركزي، بمعنى أن شخصاً ما ، فلان بن فلان ، هو الذي يصدر القرارات وهو المسؤول عن عمل هذا الهيكل الوهمي من العلاقات، إذن هو المسؤول حين تفشل كما أنّه هو الممدوح حين تنجح. لماذا إذا نجحت "الوزارة" في مهامها، تراهم يمدحون في شخص الوزير ويذكرون حتّى جدّه السابع، لكن إذا فشلت الوزارة يبدأ الكلام التجريدي عن "الوزارة" ويتم إخفاء الشخص الطبيعي وراء هذا اللفظ الوهمي. العدل أن نمدح نفس مَن نقدح. والعقل أن نمدح ونقدح العمّال وليس منسوجات الخيال.

حين يعرف شخص "الوزير" أنّه سيتم التشهير به في حال أخطأ عمداً أو سرق أو فشل ، فإنّه سيكون أكثر حيطة وحذر، وحتى إن لم يخف على نفسه قد يخالف عن سمعته وما سيتأثر به من حوله ممن له سلطة معنوية عليه مثل الزوج والأولاد والعائلة والأصدقاء. لكن حين يعرف أن إجرامه وفشله محمي من الظهور والنقد المباشر ، بسبب وجود خط أحمر مفروض بسلاح جنود الدولة وسجونهم ،

فحينها لا نستغرب من الفشل الذريع المحيط بفروع الدولة كلّها تقريباً. حين تستطيع الجرائد أن تكتب "فلان بن فلان ، الوزير في الوزارة الكذائية ، فعل وقرر كذا وكذا من الأمور السيئة والضارّة بالمجتمع" ، حينها ستجد أسلوباً آخراً من العمل غير لو كان أقصى ما يمكن أن تقوله الجرائد والناس علناً "الوازرة الكذائية تحتاج إلى تحسين أو إعادة نظر في قراراتها الكذائية" وما أشبه من عبارات تجريدية ، بل حتّى لو نزلوا في التجريد إلى حدّ مخاطبة "الوزير" بدون ذكر اسمه الشخصي ، وهو لازم الواقع ، بل هو الأسلم حتى للدولة ، حين يفعلوا ذلك ستجد تفاعل شخص الوزير مختلفاً. وقلت بأن الأسلم حتّى للدولة بأن تشخّص النقد ، ولا تجرّده ، حتى لا يقترن النقد بمنصب الدولة فيرتبط في أذهان الناس الأمران، فمن كثر سماع وقراءة كلمة "الوزارة الكذائية أساءت للمجتمع" ، يبدأ الناس يربطون بين الوزارة والإساءة. ثم ما ذنب الذين عملوا في هذه الوزارة من قبل فشلة اليوم حتى يتم إلصاق التهمة والإساءة بالكيان الوزاري ككل بدلاً من تقييده النقد بالأشخاص المسؤولين فقط. حين يُقال "الكنيسة الكاثوليكية تغتصب الأطفال وتتستّر على القساوسة المجرمين"، فهذا نقد تجريدي لا يتجاوز الخطّ الأحمر المذكور. لكن هل هذا التعبير صادق واقعياً ؟ هل "الكنيسة الكاثوليكية" ككل ، وكل من ينتسب إليها ، وكل أعضائها بجميع مناصبهم الفاعلية والانفعالية ، هل كل هؤلاء اغتصب الأطفال وتستّر على المجرمين !؟ اللغة التجريدية لغة تعميمية ، والتعميم -من اسمه- يعمّ. نقد "الكنيسة الكاثوليكية" يعني نقد عام يشمل الجميع. وفي الواقع، حين تنظر إلى كيفية ارتباط الإساءة بالكنيسة الكاثوليكية في أذهان الكثير من الناس في الغرب مثلاً، حتّى إنهم يرتابون ويتشككون في أفراد الكاثوليك ممن لعلّه لا يكاد يعرف شيئاً عن حقائق كنيسته وشؤونها أو حتّى يرفض تلك الأمور السيئة فيها ،

فـإنـنـا لـو حـللنا سنجـد أن أحـد أسـباب هـذا الارتـياب الـعام راجـع إلـى الـلغة التجريدية أي التعميمية في النقد. بدلاً من أن يقال "فلان ، صاحب منصب كذا فـي المؤسسة الكذائية ، فعل سيئة " ، فيتم حصر الفعل في فلان، وهـو العدل المطابـق للواقـع الطبيعي، يـتم اسـتعمال لـغة تـؤدي إلـى رفـع الجـرم عـن واحـد وإلصاقـه بـالـكل ! هـذا بـالـضبط مـا تـفعله الـلغة التجـريـديـة فـي الـنقد ، الـلغة المؤدبة ! ، تخفي المجرم الحقيقي وتُجرِّم ضمنياً بقية من يتّصل بنفس الشبكة من العلاقات في المؤسسة.

مثال آخر ، حين يقال "إيران فيها طغيان". ما معنى هذا التعبير؟ "إيران" بحسب المفهوم العام تشمل الشعب والحكومة والمنطقة الجغرافية. المنطقة خارج الحساب. الطغيان يقع من الحكومة، أي الأشخاص الذين بيدهم السلاح والقدرة على ارتكاب العنف بضمير مرتاح-عادة، ويفرضون الأوامر ويأخذون الأموال من الناس. ثم يوجد الشعب، وينقسم إلى مؤيد ومعارض للحكومة. ثم الحكومة هل جاءت برضا أكثر الناس أم لا ، فهذه مسألة مهمة في مدى قيمة نسبة الطغيان إلى "إيران". ثم إذا خصصنا الكلام عن الحكومة ، يوجد أيضاً تسلسل إداري إرادي فيها ، فالبعض يريد ويأمر والأغلبية تتبع وتنفذ. فما هو مصدر الطغيان الحقيقي في "إيران" ؟ إنّه هذه القلّة من الإداريين مع أتباعهم من الجنود الذين يُكرهـون الـناس عـلى مـا لا يـحبّون وهـو الـطغيان. فمَن هـي هـذه الـقلّة ؟ هـي مجموعة من البشر معروفة بأسمائهم وأشخاصهم، ولهم عناوين وبيوت محددة ، ينامون ويستيقظون ويأكلون ويتغوّطون. إذا عرف الناس أن فلان وعلان وبقية القائمة هـي سبب "الطغيان" فـي المنطقة المعروفة بإيران، ثم تم تحديد كيفية الطغيان وبالتالي يتم رسم ردّ الفعل العادل بحسب الفعل الظالم، حينها يمكن الاستفادة من النقد وتحقيق آثاره الجيّدة في الأرض. أما شتم كيان وهمي اسمه

"إيران" ، فهذا لا يقدّم ولا يؤخر، لأن "إيران" لم تفعل شيئاً، الذي فعل هو فلان وعلان. نعم، لغة التجريد قد تكون مفيدة في اختصار التعبير، لكن ما أكثر الاختصار المخلّ بل المُضلل والمضلّ. فإن كان ولابد من استعمال التجريد، فلابد من إلحاقه بالتشخيص والتقييد. وإن كنّا لن نذكر كل فرد تابع لمصدر الأوامر المسئ، فعلى الأقلّ نذكر أسماء الأشخاص الذين أصدروا تلك الأوامر وتبعاً لإرادتهم حصلت الإساءة. هذا بالرغم من أن ذنب الجنود مساوٍ بل هو أعظم من ذنب مصدر الأوامر الظالمة. لأنه لولا الجنود لما ساوت أوامر الظالم عفطة عنز.

الأمثلة كثيرة ، والقصد واحد، وهو هذا : النقد الفعّال هو نقد الرجال، والتقليل قدر الإمكان من لغة الخيال. انظر الإنسان الذي فعل الفعلة ، وتكلّم عليه. ودع عنك لقبه ومنصبه ومؤسسته. بعد هذا الوضوح، تكلّم كما تشاء بعدل عن الألفاظ الوهمية.

بعد هذا التطواف ، أظنّ أن سبب وضع خطّ أحمر على التكلْم عن الأشخاص قد صار واضحاً. والسبب هو إخصاء النقد، وإيهام الناس بأنها تملك قوّة النقد وسلطته بينما في الواقع لا تملك شيئاً ذو بال منه بل هي ظالمة في تعبيراتها أكثر من كونها دقيقة وفعّالة كما ينبغي فيها.

قد يقال : نحن نمنع من ذكر الأشخاص حتى لا يعتدي عليهم أحد إذا عرفهم. أقول: إني افترضت هذا الفرض من عندي محاولاً أن أجد أي مبرر مقبول لهذا الخط الأحمر، وأنا أعْلم بأن الاعتراض غبي، لكن هذا أفضل ما يمكن تبرير مثل هذا الخطّ به إن كنّا سنفترض حسن نيّة واضعه. وسبب غباء الاعتراض لا

يخفى. وذلك لأن الذي يريد أن يعتدي على عامل في جهة حكومية أو خاصّة بسبب عمله الذي أساء له ، فإنّه لن ينتظر من شخص ليذكره له باسمه بل سيذهب هو ويبحث عن اسمه ويرتكب العدوان بحقّه. ثم حتّى لو افترضنا بأن ذكر أسماء الفعلة قد يزيد من احتمالية تعرّضهم للعدوان، اللفظي أو اليدوي ، فمن جهة هذا أمر جيّد وهو دفع العمّال خصوصاً في الدولة لعدم الإساءة للمجتمع ، ولكن الأهمّ أنّه افتراض بعيد ولا يجوز تعريض كل فوائد النقد الصريح ليس فقط للخطر بل للإبادة الكلّية المحققة من أجل افتراض مثل هذا. الذي تعرّض للإساءة من وزارة الداخلية لا يحتاج إلى ذكر اسم وزير الداخلية -وكأنّه سرّ عظيم !-حتّى يعتدي عليه. فإن أراد أن يعتدي على مَن باشر الإساءة إليه، فالمباشرة بحد ذاتها ستكشف ليس فقط عن اسم الفاعل بل حتّى عن شكله، أو من الممكن بشئ من الإصرار والبحث أن يجد اسمه، وأمّا إن أراد معاقبة مركز القرار فأسماء الوزراء مثل بقية أصحاب المناصب العالية في المؤسسات العامّة معروفة ومشهورة ومن أسهل الأمور الحصول عليها. فمع الأسف، الخط الأحمر غبي وأي تبرير معقول له أيضاً غبي.

فما الذي يبقى بأيدينا ؟ يبقى أنك في دولة طغيانية ، لا يريد أصحابها أن ينفتح باب ذكر أسماء المسؤولين ونقدهم مباشرة. وما هذا إلا سور لحماية النقد بالأسماء من الوصول إليهم هم. فالملك أو الأمير أو الشيخ يحمي الوزراء من نقدهم بأسمائهم ، ليس حبّاً فيهم فالله يعلم أنهم يرونهم أقلّ أو مثل الكلاب أو الثيران في خدمتهم ، لكنهم يفعلون ذلك كسياج يحيطون به أنفسهم هم. فإذا استطاع الناس أن يقولوا اليوم "فلان الوزير قرر قراراً ظالماً" ، فما الذي يمنع غداً من أن يقولوا ، بنفس الحق الذي أباح لهم ذكر اسم الوزير مباشرة

بالأمس ، "فلان الأمير قرر قراراً ظالماً". اعتيار ذكر أسماء العمّال بالسوء والنقد يفتح باب نقد جميع العمّال على السواء. الدولة هي الكلمة . لأنها تعرف أنّها في المحصّلة مجرّد كلمات في أذهان الناس ، وهذه الكلمات بآثارها النفسانية والبدنية هي التي تُحدث النظام المُراد في وجدانهم وضمائرهم. ولا تستطيع دولة أن تمارس العنف الخارجي كثيراً أو دائماً، وبالطبع لا تستطيع أن تمارسه بحق جنودها وفروعها دائماً أو غالباً. الدولة تحتاج إلى سلطة الكلمة كما يحتاج الرضيع إلى الحليب للبقاء والقوة. ومن هنا في الدولة الملكية تحديداً توجد طبقة الأمراء وطبقة الوزراء، ثم البقية أتباع صراحة. طبقة الأمراء تحمي نفسها بسياج تضعه بواسطة طبقة الوزراء. وعادة ، إذا كانت الوزير هو نفسه واحد من الأمراء، فستجد أن هذه الوزارة من الوزارات التي لا يجوز نقد أعمالها، خصوصاً إذا كان الداخلية أو إحدى الوزارات "الحساسة" (والمقصود أن الشخص المسؤول فيها حساس ويخاف من النقد ويكرهه). ومؤسسات مثل "الديوان الملكي" مثلاً، قد تكون أيضاً من المؤسسات التي لا يجوز أصلاً نقد عملها، حتّى لو لم تذكر أي صاحب منصب أو منصب محدد أثناء نقدك، بل مجرّد ربط "الديوان الملكي" مع "عمل سئ" هو ربط ممنوع معاقب عليه بالسجن أو العدوان بأشكاله المالية والبدنية. فمثلاً، في البلد ذات الخط الأحمر المذكور ، تكلّم أحد الصحفيين المحسوبين على الدولة ذاتها وعلاقته بها قديمة، تكلّم بسوء عن عمل الديوان الملكي، فرموه في السجن بضع سنين ولم يهتمّوا لكونه لم يتجاوز الخط الأحمر الثاني إذ لم يذكر شخصاً ولا منتصباً ولا منصباً، وإنّما تكلّم بأعلى درجات التجريد عن المؤسسة "الديوان الملكي" وحتّى موضوع النقد كان سخيفاً وعادياً جدّاً مقارنة بالعظائم التي تأتيها تلك الحكومة، وبالرغم من ذلك ألقوه في السجن. وهذا شاهد على المعلومة البدهية المتفرعة عن النظام

الديكتاتوري ، وهو أن القوانين والخطوط الحمراء لا تُراعى بدقّة ولا يمكن الاستشهاد بها بقوّة نافذة أثناء المحاكمة ، هذا إن وجدت محاكمة مقبولة أصلاً.

الحاصل : النقد الأنفع للناس هو الذي يبدأ من الشخص الفاعل وينتهي بالشخص الفاعل، ثم إن شاء الناقد أن يمرّ بتجريدات مثل المنتصب والمنصب والمؤسسة فله ذلك. ومن طرق تهرّب الطغاة من النقد أن يبيحوا نقد المؤسسة والمنصب وحتّى المنتصب لكن مع حجب الشخص. "لا تشخصن الأمور" هي من العبارات الشائعة في البلاد المتخلّفة والغارقة في مستنقع الديكتاتورية. وكأن الأمور غير مشخصنة في واقع الأمر ! "دعونا نتكلْم في الأفكار وليس في الأشخاص"، عبارة أخرى محببة للحمير أصحاب الخطوط الحمراء. وكأننا نعيش في السماء وليس على الأرض حتى نتكلّم في الأفكار دون الأشخاص ! كل قيود التعبير في المجتمعات الديكتاتورية هي قيود جاهلة وجاهلية.

...

الخط الأحمر الثالث : عدم التعرّض للأمن الوطني

أوّل إشكالات هذا الخطّ أنّه مبهم جدّاً. ما هو "الأمن الوطني" بالضبط ؟ كل شئ يمكن بطريقة أو بأخرى أن يكون مرتبطاً بالأمن الوطني، بل كثير من الأمور التي أحدثت "قلاقل" في الأمن الوطني هي أمور صغيرة وغير متوقعة ولم يكن يشعر بها أحد في البدء ، ثم تحوّلت إلى عواصف وزوابع لم تبقي ولم تذر. فضبط أنواع الكلمات التي يمكن اعتبارها بمعقولية قانونية "تعرّض الأمن الوطني للخطر" هو أمر أقلّ ما يقال فيه أنه عسير جدّاً إلى حدّ الضبابية التي

تسمح لكل من يستفيد مادّياً ونفسانياً من الوضع القائم في البلاد أن يعتبر كل من يعكّر له هذا الصفاء كشخص "يعرّض الأمن الوطني للخطر".

ثاني إشكال أن نفس "الأمن الوطني" هو تسمية مبهمة وتخفي حقيقة مهمة. بالنسبة للجهلة ، قد يبدو أن الأمن الوطني هو شئ مطلوب ومحبوب ومراد للكل وكيف يعقل أن لا يريد أحد الأمن الوطني ! لكن حين تحلل الأمر وتنظر إلى واقعه وليس إلى لفظه ، ستجد أن الأمن الوطني عبارة عن الاستفادة غير الشرعية من موارد البلاد مِن قبل قلّة قليلة جدّاً وعلى حساب الأغلبية سواء في حريتها أو حقّها أو مصلحتها المباشرة أو مصلحة الأجيال اللاحقة أو جميع ما سبق. فرق بين الأمن الوطني وأمن القلّة التي يسلّم أو يستسلم لها الجمهور في وقت ما. الأمن الوطني المفترض أن يُطلَق على أمن الوطن ككل ، بمعنى الناس والموارد الطبيعية والأرض. لكن الواقع أن هذه اللفظة تُطلَق على مصالح فئة معيّنة من دون بقية الناس بل وبالرغم من كون هذه المصالح تتعارض جوهرياً مع مصالح عامّة الناس. ولذلك الكلمة مبهمة وعامّة وتخفي أي إنسان في صيغتها وشديدة التجريد. كالعادة ، حين تجد مثل هذا الأسلوب في التعبير غالباً ما يكون الأمر فيه دجل وحجب وكذب. بالنسبة لمعظم البلاد في الأرض إن لم يكن كلّها، وتحديداً بلاد العرب ، فإن "الأمن الوطني" هو شئ لا يستحقّ الدفاع عنه من الأساس ، بل لابد من فضحه وكشفه والعمل على تغييره، لأنه عبارة عن استفادة القلّة على حساب العامّة بنحو غير مشروع وغير عادل بأي وجه. فالتكلّم ضدّ "الأمن الوطني" هو من أفضل أعمال "المواطنة" التي قد يقوم بها المواطن . ومن أجل هذا الأمر تحديداً ، تجد المنتفعين من الأمن الوطني يسعون لفرض خطّ أحمر على التعرّض له، أي لأمنهم هم فقط وليس أمن الناس ومصالحهم عامّة.

ثالث إشكال ، فلنفرض أن الوطن فعلاً للجميع ، أي الإدارة فيه تعمل نيابة عن العامّة ولحساب ومصلحة العامّة وباختيار من العامّة ، حينها سيكون لدينا "أمن وطني" بالمعنى الصحيح. ولنفرض الآن أن أشخاصاً يتكلّمون ضدّ هذا الأمن الوطني ،بمعنى يدعون إلى أفكار تخالف ما قام عليه هذا الوطن ، مثلاً تدعو إلى سلطة لا تكون نائبة عن العامّة ، أو تدعو إلى إقامة أمور ووضع قوانين لصالح فئة معيّنة وليس للعامّة ، أو تدعو إلى إلغاء اختيار العامّة للإدارة وتدعو إلى فرعنة بشكل أو بآخر ، أو تتكلّم ضد سياسات الإدارة فعلياً وتتهمها بالفساد أو الغباء أو العمل ضد مصالح العامّة ، أو أي نوع آخر من المعارضة للوضع القائم في حياة العامّة . الآن ، أين المشكلة في هذا ؟ هل الكلام وحده يشكّل تعرّضاً للأمن الوطني ؟ قطعاً لا. لأن الكلمة يمكن الردّ عليها بكلمة. والكذب يمكن الرد عليه بالصدق. والدعوة إلى ما يعارض مصالح العامّة يمكن الردّ عليها بالدعوة إلى ما يوافق مصالح العامّة. بما أن الكلمة لا تفعل فعلها في الإنسان والسامع والمتلقي إلا بعد قبولها وإرادة تنفيذها أو وجود استعداد للعمل بها، وبما أن الكلمة المضادة لهذه الكلمة متاحة ومفتوحة ويوجد من يقوم بها أو يمكن أن يوجد من يقوم بها بغير قهر خارجي، فلا يبقى أي سبب يبرر ولو من بعيد قمع المتكلّم والاعتداء عليه بدنياً أو ماليّاً بسبب كلمته. بل على العكس ، وجود هؤلاء يكون مفيداً للعامّة ، من جهة لتذكيرهم المستمر بما هم عليه ، ومن جهة أخرى لرؤية احتمالات أخرى ومسالك مختلفة يمكن لهم أن يسلكوها ، ومن جهة ثالثة لفضح ما تقوم به الإدارة التي اختارها فعلياً في حال كانت هذه الإدارة تحسن إخفاء الحقائق عنها. العامّة أشدّ الناس حاجة إلى متكلّمين يعارضون دينهم وسياستهم ، إن كانوا يعقلون.

لننظر في حالة واقعية : الدولة في حرب مع عدو. هذا العدو له مذهب ديني أو اقتصادي معيّن يخالف مذهب عامّة الناس في الدولة. وقعت الحرب ، لأن العدو يريد التمدد وتصدير أفكاره ولو بالقهر إلى دولتنا. فجأة ، يظهر في بلدنا إنسان أو جماعة تابعة للعدو صراحة . وتبدأ تتكلّم وتدعو الناس إلى التخاذل عن الحرب والكف عنها وعدم المشاركة فيها ، وتدعوهم إلى اتباع العدو لأنه أفضل من ما هم عليه. فهنا ، الدولة تحارب بجيشها خارج البلاد ، ويوجد داخل البلاد من يحارب أفكارها ومقاصدها ونفسية شعبها وجنودها. فهل هذا مبرر كافٍ لمعاقبة المتكلّمين لصالح العدو من داخل الدولة ؟ طبعاً نحن نفرض أن المتكلّمين في الداخل لصالح العدو لم يفعلوا أكثر من الكلام ، أي لم يشاركوا في عدوان أو يحضّروا له فعلياً لإحداث عنف في الداخل ، فتلك قضية أخرى ليست كلامية. فرضيتنا عن الكلام البحت. نعم ، إذا حصل ورضي بعض الناس بهذا الكلام، ستنتج أفعال ، لكن هذه الأفعال إن كانت عدواناً فهي مثل أي عدوان آخر ننظر إلى أثره ولا ننظر إلى سببه الشخصي ، فالذي يقتل لأنه مؤمن بعقيدة له نفس عقوبة مَن يقتل لأنه يكره المقتول ، لا يهمّ السبب الشخصي هنا المهم هو الفعل، وأي شخص قد يخترع ألف سبب لعدوانه وقد يكذب حتى على نفسه كأن يكون قتل الرجل لأنه يعشق زوجته ويريد أخذها لنفسه ثم يزعم أن ذلك كان في سبيل قضية دينية أو سياسية، فالنفس معروفة بهذه الخدع والاختراعات البديعة الشريفة. وقد ينتج قبول الكلام فعلاً مقبولاً ، مثلاً قد ينتج أن حراك اجتماعي كبير اكتشف عدم فائدة الحرب أو بطلان الدوافع التي زعمتها الإدارة ، كأن تكون الإدارة زعمت أن العدو هاجمها أو كان على وشك مهاجمتها بينما الواقع أنهم هم الذين بدأوا بالعدوان لأنهم يريدون فتح تلك البلد لأغراض تجارية

سينتفع بها أصحاب الدولة ومن يتبعهم، فيكون كلام أنصار العدو في الداخل كاشفاً بالأدلّة عن ذلك، فينتفع الناس بهذا البيان الذي ما كانوا لينالوه لولا هذا الكشف، فيتحرّكون بحسب الآليات السياسية التي أقرّوها لإجبار الإدارة على إيقاف الحرب. فالكلام قد يؤدي إلى عدوان وقد يؤدي إلى إحسان. والعامل الحاسم في تحديد أي الوجهتين ليس المتكلّم ولكنّه السامع. المتكلّم كلامه أيا كان لا يخلق الاتجاه الذي سيتخذه السامع خلقاً ، ولو كان الأمر كذلك لكان كل من يقرأ أو يسمع كلمات الحكمة وعمل الخير والإيثار على النفس فاعلاً لها تلقائياً بل جبرياً، ومن الواضح أن هذا غير واقع. الكلام لا يؤثر بغير السامع. والكلام الواحد ، أيا كانت صورته ، قد يؤثر تأثيرات مختلفة من النقيض إلى النقيض. الكلام قد يكون له معنى ما من حيث لغته وقصد الناطق به، لكن ليس للكلام معنى محدد من حيث آثاره في المتلقّين. وهذا أمر مبرهن عليه بكل أنوا ع البرهان، ويعرفه من نفسه وممن حوله كل إنسان. وبناء على ذلك ، لا يوجد أي دا ع ولا مبرر عادل لمعاقبة أي متكلّم لصالح العدو في بدنه وماله. فمن جهة ، كلامه قد انتشر وفرغ منه ، فمعاقبته على كلمة قد انطلقت وخرجت وسار بها الناس لا معنى له بل على العكس تماماً ستكون محاكمته أو معاقبته سبباً لانتشار كلامه أكثر وتسامع الناس به، لأن أكثر الناس قد لا يسمعون عن متكلّم ولكنّهم سيسمعون عن قتل أو سجن متكلّم وسيطلبون معرفة ما قاله من أجل تلك العقوبة فينتشر كلامه. على سبيل المثال ، منذ فترة طويلة واسم فرج فودة يتردد في ذهني، لأنّي سمعت أو قرأت -لا أذكر (وهذا بحد ذاته له دلالة)- أنه تعرّض للاغتيال بسبب كلامه. ومرّ على معرفتي بهذه الحقيقة أظنّ سنوات ، ولم تغب عنّي ولا زلت مهتمّاً بهذا الشخص الذي اغتُيل بسبب كلامه. وقبل أيام شاهدت وثائقياً عنه في الجزيرة ، وبعدها نزّلت كتابه الحقيقة الغائبة على هاتفي ،

واطلعت على مقدمته اطلاعاً سريعاً فأعجبتي لغته وشئ من منطقه ، لكن العامل الحاسم المثير لي كان أنه تعرّض للاغتيال بسبب كلامه وكتبه ، فأردت الحصول عليها جميعاً وأنا في طريقي إلى ذلك وإن شاء الله سأقرأها جميعاً أو ما استطعت وأعجبني منها. هذا بالرغم من أن منطقه في بعض الأمور التي استمعت إليه يتحدث عنها تُظهر منطقاً ضعيفاً واحتجاجاً عادياً أو أحياناً حتى سطحياً، لكن شفع لكل ذلك أنه اغتيل بسبب كلامه فلابد أنه قال شيئاً مهماً بالقدر الذي جعل أناساً يفكّرون في اغتياله ويقدمون على ذلك. هذا مجرّد مثال ، والأمثلة كثيرة على ممر التاريخ ، حتى صار من الأقوال السائرة بين الكتُّاب أنك إذا أردت نشر كتابك فلا يوجد ناشر أفضل من فتوى بقتلك أو حرمان لقراءة كتابك أو منع لدخوله البلاد. المريد لنشرك بمنشاره هو أفضل ناشر لكلامك وقضيتك أيا كانت أفكاره. وقد يكون المتكلّم مغموراً أو عادياً بل خبيثاً عريقاً في الخباثة، فيغيّر صورته وينشره تعرّضه للنَّشر.

في إحدى البلاد ، أقامت الدولة حرباً عدوانية على جارتها. ولا يستطيع أحد لا يريد التعرّض للتعذيب أن ينطق بكلمة معارضة لتلك الحرب بل حتّى يُشتَم منها رائحة المعارضة ولو على بعد خمسمائة سنة من المسير. ومع ذلك ، الآثار المدمّرة لتلك الحرب الغبية ، الآثار المدمّرة بدنياً ونفسياً واقتصادياً، جعلت الكثير جدّاً من الناس ترفض تلك الحرب وترغب في انتهائها. والآن وبدون أي معارضة من الداخل، بدأت الدولة تفكّر جدّياً في إنهاء الحرب، لكن بعد سنوات من الدمار. العمل الغبي عمل غبي، سواء قال شخص عنه أنه غبي أو لم يقل. لكن فائدة أن يوجد مَن يقول عنه "غبي" حين لا يظهر للأعمى والبصير أنه غبي، هو إمكان الرجوع عنه قبل استفحال ضرره وانتشار شرر شرّه. نعم، لن يكون كل متكلّم معارض للحرب متكلّماً حكيماً مفيداً للأمّة. هذا بديهي. لكن لا يوجد شئ في

أعمال الناس في هذه الدنيا ينتج آثاراً حسنة ومرغوبة دائماً. هل كل صفقة تجارية ناجحة ؟ لا. هل كل زواج يستمرّ ؟ لا. هل كل مولود يولد صحيحاً غير ميّت أو غير مشهوّه أو مريض ؟ لا. هل كل صعود للطائرة يتبعه هبوطاً سليماً ؟ لا. هل كل أكل وشرب غير مسموم ؟ لا. هل كل دراسة بعضها وظيفة تناسبها ؟ لا. هل كل من تثق به ، قريب أو بعيد ، نسيب أو غريب ، يكون أهلاً للثقة ؟ لا. وهكذا انظر في كل أعمال الأمم ، من أصغرها إلى أكبرها ، ستجد أنها كلّها معرّضة للفشل والنتائج السيئة وغير المرغوبة .. أحياناً. لكن في أحيان أخرى، وأحيان كثيرة ، تنتج المرغوب ولذلك نفعلها ونقبل مخاطرة النتائج السيئة. لا يوجد عمل بدون مخاطرة في هذه الدنيا ، وبالتفكير والقبول وشئ من التوكل يسير الإنسان في هذه الأرض بنحو مقبول في الجملة. فالذي يذكر مساوئ -هذا كلّه على فرض أنّها مساوئ مطلقة وهو فرض باطل لكن لابأس لنفرضه- فالذي يذكر مساوئ عدم تقييد الكلام بالقوانين والعنف ، بذكر ظهور متكلّمين مسيئين ودعاة للفساد الديني والدنيوي، هو ليس فقط مثل بل هو أسوأ وأجهل من الذي يدعو إلى عدم إنجاب الأولاد لاحتمالية -وهي احتمالية واقعية بل لعلها كثيرة- ظهور أولاد عاقّين أو مشوهّين أو تافهين. أو الذي يدعو إلى عدم الثقة بإنسان مطلقاً، لأنه جرّب أكثر من مرّة الثقة بقريب وبغريب فخانوا ثقته. أو الذي يذكر عدد حوادث الطائرات وبشاعتها ، فينهى عن ركوب الطائرات ، ولم لا ينهى عن السيارات بل حتى الحمير والأحصنة التي قد ترفس الإنسان فتقتله أو تلقيه من على ظهرها فتندقّ عنقه. ويعتبر التجارة مثل القمار ، لأنها تحتمل الخسارة ، بل في أوّل خمس سنوات من إنشاء أي مؤسسة تجارية عادة ما تفلس أو تفشل أو تجد صعوبات قاهرة. وهكذا يتم إيقاف كل عمل من أجل ما يمكن أن ينتج عنه من أمر مرفوض. وهذا الطريق كما تراه ، لا يستطيع أحد أن يقبل بتطبيقه في

بعض المجالات كالكلام ولا يطبّقه مع ذلك في المجالات كلّها. وإذا طبقّه في المجالات كلّها فعليه أن ينتحر ويخلص من هذه الدنيا...بل لا ، لا ينتحر لأنه يوجد احتمالية صدق الذين يقولون بأنه بعد الانتحار ستجد نفسك إلى الأبد في النار !

...-...

{ نتيجة }

الحاصل من كل ما سبق ، لا يوجد أي مبرر عادل ومعقول لوضع أي خطّ أحمر على الكلام الإنساني. لا دين ولا شخص ولا وطن. ولذلك ، لن تجد خطّاً أحمراً على الكلام ، وإلّا ستجد إنسانية من ينفرض عليه مثل هذا الخطّ ناقصة ومشوّهة بل ممسوخة، ويزداد المسخ كلّما اتسع القيد. وستجد حال الناس في تلك البلاد أسوأ في العموم من حال الناس في البلاد ذات القيود الأقلّ والأضيق، وبطبيعة الحال أفضل البلاد إنسانياً هي التي لا قيد فيها على العقل والنطق مطلقاً.

كأنّي بشخص قرأ آخر عبارة وقال في ذهنه "هذه طوباويات وأحلا لا يمكن تحقيقها". آه من أحكام المستعبدين على ما يمكن وما لا يمكن ! وما أسهل أن لا تضع الدولة قانوناً يجرّم الكلام ! أين الصعوبة و "الطوباوية" في هذا الأمر ؟! الصعوبة كل الصعوبة في فرض وقهر الناس على عدم التكلّم في العلن بما يتكلّمون به في أسرارهم وفي إسرارهم. الناس يتكلّمون فعلياً في أنفسهم ومع مَن يثقون بهم بكل أنوا ع الكلام المجرَّم في أي دولة في الأرض. القضية ليست في خلق الكلام الممنوع قانونياً ، القضية في فسح المجال له ليظهر في العلن بدون تعرّض صاحبه لعدوان من غيره من البشر. أين الاستحالة والأحلام الخرافية في هذا الأمر ؟

مثلاً ، في أمريكا ، وهي البلد ذات أقلّ قيود على التعبير اليوم. نعم لا توجد فيها "حرية" كلام ، على عكس ما يقوله دستورهم وما يفترضه غالبيتهم ، لأنه لا تزال توجد قيود على الكلام، ولذلك لديهم قضايا كثيرة في المحكمة العليا بهذا الخصوص، تناقش وتبحث في القيود المسموح وضعها وغير المسموح بوضعها بحسب رأيهم ، ويزعمون أن ذلك بحسب "الدستور" ولا أدري ما علاقة دستورهم بهذا الأمر وليس فيه أكثر من نهي الكونغرس عن وضع قانون "ينتقص من حرية الكلام". على أية حال، لا نريد فتح باب حرية الكلام في أمريكا. لكن ذكرتهم فقط من أجل كونهم البلد ذات أقلّ قدر من القيود الممكنة على التعبير. فإذا نظرت إلى بعض الأمور التي لا تعاقب الدولة عليها في باب التعبير ، ستجد أنّها ذات الأمور التي يرى معظم الناس في البلاد العربية والإسلامية أنها لو تُرِكت بلا عقوبة سيفسد نظام العالَم وتخرّ السماوات على الأرض وتقوم القيامة ولا تقعد، وسينحلّ المجتمع وتضيع الدولة وتخرب السياسة إلى آخر قائمة التهويل والتخريف المعروفة. ومع ذلك ، ها نحن نجد الأمريكان يضعون أقدامهم على رؤوس كل هؤلاء المهوّلين ، ودولتهم فوق الدول كلّها في النفوذ المادّي والمعنوي من حيث السياسة والثقافة . وإذا تتبعت الأمر ستجد أنهم لم ينطلقوا في هذا الباب إلا بفضل قلّة القيود على الدين وعلى التعبير وبقية الأمور الأساسية ، لكن على رأسها التعبير الذي بدأ التقليل من قيوده في الستينات من القرن العشرين تحديداً وليس قبل ذلك. ولذلك يذهب الكثير من "العباقرة" من كل صنف إلى أمريكا ويفضّلونها على غيرها. وحتّى الكندي أو الاسترالي أو البريطاني الذي يريد تعبيراً أوسع وطريقاً للعظمة أرحب يذهب إلى أمريكا. لم يكن هذا الأمر دائماً على هذه الشاكلة. بل بدأ ذلك بعد الستينيات تحديداً، وهو نفس الوقت الذي بدأت المحكمة العليا فيه تقلل من القيود التعبيرية. واستمر الأمر إلى اليوم

حين نجد أنّها بلغت أعلى درجة موجودة اليوم في هذا الباب. فأين الخرافة وأين الطوباوية في الأمر ؟ مع العلم أن القيود الأمريكية على التعبير ، أقصد ما تبقّى منها ، يختصّ عادة بجوانب لا نعتبرها عادة من القيود التعبيرية ، بمعنى آخر ما يريد المتكلّم عموماً في أمر الدين والدنيا قوله ، فإنّه يستطيع أن يقوله بغير خوف عقوبة حكومية. فأين الطوباوية في هذا الأمر ونحن نجده في دولة عندها أكثر من ثلاثمائة مليون إنسان في إحدى أكبر الأراضي في هذا العالَم ، من كل جنس ولون ولغة ومذهب. فلا تهربوا من الواقع والنافع برمي الشئ بأنه أحلام المدينة الفاضلة والطوباوية.

وهذه عبارة أخرى سخيفة وتدلّ على جهل عظيم ، وهي أن يقول لك الشخص "نحن لا نملك مدينة أفلاطون حتى نحرر التعبير". أوّلاً، هذا ينمّ عن جهل بجمهورية أفلاطون من الأساس، وهي مدينة نعوذ بالله بل حتّى بالشيطان من تحققها، فإنها فرعنة من أسواء الأنواع. ومن قال بأنه يوجد فيها حرية تعبير أصلاً. أشباه المثقفين الذين يرددون كلمات لا يفهمونها لوصف أشياء لا يعرفونها للطعن في أمور لا يعقلونها، متى سيكفّوا عن هذا السفه.

تحرير التعبير ، أوّلياً ، هو إلغاء القوانين التي تجعل الناس ينافقون بعضهم بعضاً، ويقولون في السرّ ما لا يقولنه في العلن ، ويقولون بألسنتهم ما ليس في قلوبهم ولا يدور بخلدهم ولا تقبله ضمائرهم. الصعب أن تفرض على الناس النفاق بالقهر والعنف، وليس الصعب أن تتركهم يتكلّمون في العلن بنفس ما يتكلّمون به في أنفسهم أو في السرّ ومع أصحابهم وأهلهم. هذا هو السهل. نعم هو صعب على من لا يريدون أن يسمعوا شيئاً يخالف ما هم عليه ، فيسعون لإخراس خصومهم. أو هو صعب على من يستفيدون من صمت الناس وعدم

تشاركهم في السعي للتغيير ، فيسعون لفرض خطاب عام يلائم مصالحهم. نعم، هؤلاء يجدونه صعباً وصعباً جدّاً ، فعند هؤلاء الطعن بالكلام أشدّ من رميهم بالسهام. فحين يخرج هؤلاء جنودهم في التعبير ، ليقولوا بأن تحرير التعبير هو "حلم وخرافة وطوباوية" وما أشبه من كلمات سخيفة ، نستطيع أن نفهم مصدر هذه الكلمات ، ولابد أن نعي بأنه لا أساس لها في الواقع ولا في العقل ولا في شئ من تجربة الناس وإرادتهم.

كل إنسان يريد أن يقول ما يريد أن يقوله ، لكن ليس كل إنسان يريد أن يترك غيره من الناس ليقولوا ما يريدون أن يقولوه هم. وهذه أكبر إشكالية في موضوع إلغاء قوانين التبيين. ولذلك لابد من سعي مشترك من الناس لمنع هؤلاء الظالمين من القدرة على فرض هواهم على البقية. كالذي يريد أن يأكل كما يشتهي ويمنع الناس من الأكل إلا من يده ، ويريد أن يتنفّس مطلقاً ويمنع الناس من التنفّس إلا بإذنه. فبدلاً من أن يقول "إني أرى..فانظر ماذا ترى" ، يريد أن يقول "ما أُريكم إلا ما أرى". ولابد من إغراق مثل هؤلاء في يتمّ طوفان اجتماعي يغرقهم وجنودهم أجمعين ، حتى يُقطَع دابر القوم الذين ظلموا والحمد لله رب العالمين.

.... ولله الحمد.